

Distr.: General
17 August 2021
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة التاسعة والثلاثون

1-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

جمهورية تنزانيا المتحدة

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة والمنهجية

- 1- تلتزم جمهورية تنزانيا المتحدة (تنزانيا) بالوفاء بالتزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية تجاه تعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان والشعوب. وتواصل التعاون في هذا الصدد مع مجلس حقوق الإنسان ويسرها أن تقدم تقريرها الوطني الثالث في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل.
- 2- وكلفت وزارة الشؤون الدستورية والقانونية بإعداد التقرير الوطني عن طريق إجراء مشاورات واسعة النطاق. ونظمت في أيلول/سبتمبر 2020 دورة تجديد معلومات لفائدة الجهات الفاعلة الحكومية المعنية بتنفيذ التوصيات، من أجل الشروع في إعداد التقرير الوطني. وأعقب ذلك تنظيم ثلاث جلسات تشاور مشتركة مع ممثلي الجهات الفاعلة الحكومية، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والقضاء ومنظمات المجتمع المدني في تنزانيا القارية وتنزانيا زنجبار. وتلقت الوزارة أيضاً، أثناء إعداد التقرير، مساهمات وتعليقات مفيدة من مجموعة جهات صاحبة مصلحة.

ثانياً- التطورات منذ الاستعراض السابق

ألف- معلومات أساسية عن البلد

المناطق الإدارية

- 3- تنزانيا هي اتحاد بين تنزانيا القارية وتنزانيا زنجبار. وزاد عدد المناطق الإدارية من 30 في عام 2016 إلى 31 في عام 2020 وهي تضم 26 منطقة في تنزانيا القارية و5 في تنزانيا زنجبار.

الانتخابات العامة

- 4- نظمت تنزانيا الانتخابات السادسة المتعددة الأحزاب التي بدأت بانتخابات الحكومات المحلية في عام 2019، ثم الانتخابات العامة في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

باء- الإطار المعياري والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

- 5- انضمت تنزانيا في 8 نيسان/أبريل 2020 إلى معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، لعام 2013، مما عزز وصول هذه الفئة إلى المعلومات.
- 6- وفي 13 شباط/فبراير 2021، أقر برلمان تنزانيا قانون التعديلات المتنوعة رقم 2 لعام 2021 الذي جعل اللغة السواحلية، في جملة أمور، اللغة القانونية ولغة المحاكم ولغة التشريعات، كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز الوصول إلى العدالة.

ثالثاً- تنفيذ التوصيات المقبولة

- 7- لدى اعتماد التقرير الوطني الثاني للاستعراض الدوري الشامل في أيلول/سبتمبر 2016، قبلت تنزانيا تنفيذ 131 توصية، وتنفيذ توصيتين بشكل جزئي. ويقدم هذا القسم تقريراً عن التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من عام 2016 إلى عام 2020 في إطار المجالات المواضيعية التالية.

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (1-134، 2-134، 3-134، 4-134، 5-134)

8- نظرت تنزانيا في التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984)، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (2006). وتعتزم مواصلة البحث والمشاورات والنظر في هذه المعاهدات⁽¹⁾.

تطوير الدستور (6-134، 7-134، 8-134، 9-134، 10-134)

9- بلغت عملية وضع الدستور مرحلة الاستفتاء في عام 2015. وتتطلب هذه العملية مستقبلاً الكثير من الموارد التقنية والمالية التي تستخدم في الوقت الراهن استخداماً استراتيجياً لتنفيذ أنشطة إنمائية أكثر إلحاحاً تتعلق بتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن المؤكد أن تطوير الدستور مسألة مهمة، وبما أن الدستور الحالي لتنزانيا ضمن بجدارة تمتع الجميع بحقوق الإنسان، وهو يوجه التنمية الوطنية باقتدار، فإن مسألة الاستفتاء على دستور جديد سوف يُعاد النظر فيها في الوقت المناسب. فالسلطة الاقتصادية والاجتماعية تفسح المجال للسلطة السياسية.

الإطار المعياري (11-134، 12-134، 13-134، 14-134)

- 10- هناك قائمة مرفق تضم القوانين التي تم سنها وتعديلها من عام 2016 إلى عام 2020 وأهدافها⁽²⁾.
- 11- والقوانين التي جرى سنها وتعديلها وتكفل تحقيق المساواة بين الجنسين، هي قانون المساعدة القانونية رقم 1 لعام 2017، وقانون المساعدة القانونية في زنجبار رقم 13 لعام 2018، الذي ينص على عدم التمييز بين متلقي المساعدة القانونية على أساس نوع الجنس⁽³⁾. وعليه، تكفل سلطات التعيين التمثيل الجنساني لدى تشكيل المجالس المعنية بالمساعدة القانونية⁽⁴⁾. وعلاوة على ذلك، ينص قانون الأحزاب السياسية في المادة 258 منه على أن يلتزم الحزب السياسي بجملة أمور منها المسألة الجنسانية⁽⁵⁾. وفي عام 2019، أصدر رئيس القضاء اللائحة المتعلقة بالقضاء وتطبيق القوانين GN-110 (الممارسة والإجراءات في القضايا المتعلقة بالفئات الضعيفة) التي تنص على البت في القضايا المتعلقة بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة في غضون 6 أشهر⁽⁶⁾.
- 12- وتعكف تنزانيا على استعراض المادة 29 من قانون الزواج لتكون متوافقة مع قرار محكمة الاستئناف في قضية *النائب العام ضد ريببكا ز. جيوومي*، دعوى استئناف مدني رقم 204 لعام 2017 بشأن سن الزواج. وهناك أيضاً مناقشات جارية فيما يتعلق بالميراث. ويجري إشراك زعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين في إطار تنقيح القانون المتعلق بمسائل الزواج والميراث.
- 13- وعلاوة على ذلك، تم في تنزانيا زنجبار تعديل قانون القاضي رقم 3 لعام 1985 وسن قانون محكمة القاضي رقم 9 لعام 2017 الذي ينص على تقسيم الأصول الزوجية بعد فسخ الزواج المدني.

13-134

14- تتواصل الجهود للتصدي للعنف العائلي المحظور بموجب المادة 16 من قانون العقوبات التي تجرم أعمال عنف عائلي محددة ويعاقب على الجرائم مثل الأذى البدني الجسيم، والقسوة على الأطفال، والاعتصاب، والتحرش الجنسي، والاعتداء الجنسي الخطير، وسفاح المحارم الذكور أو الإناث.

وفي عام 2016، بلغ عدد شكاوى العنف العائلي المبلغ عنها في مراكز الشرطة 176 9 شكوى وانخفض العدد إلى 3 398 شكوى في عام 2020.

15- وفي تنزانيا زنجبار، هناك حالات عنف عائلي محددة لا يمكن الإفراج عن مرتكبيها بكفالة بعد تعديل قانون الإجراءات الجنائية رقم 7 لعام 2018⁽⁷⁾. كما ينص قانون الأدلة رقم 9 لعام 2016 على أن تقبل المحاكم الأدلة الإلكترونية في قضايا العنف العائلي، وأن تكون الأدلة التي يقدمها القصر مقبولة دون أي تعقيدات قانونية تتعلق بتقديم أدلة داعمة.

15-134

16- تقوم تنزانيا بمراجعة السياسة الوطنية بشأن كبار السن لعام 2003 قبل سن قانون بشأن حماية هذه الفئة. وصدر في تنزانيا زنجبار القانون المتعلق بكبار السن رقم 2 لعام 2020 من أجل حماية حقوقهم.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (16-134، 18-134، 19-134، 20-134، 21-134)

17- تمت زيادة ميزانية لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد خلال الفترة المشمولة بالاستعراض من 618 981 617,31 شلناً تنزانياً في الفترة 2016-2017 إلى 4 325 039 894,48 شلناً تنزانياً في الفترة 2019-2020⁽⁸⁾. وتم تعيين 11 موظفاً للجنة في الفترة من 2016 إلى 2020 ونقل 11 موظفاً مؤهلاً إلى اللجنة من مؤسسات أخرى. وتواصل اللجنة أيضاً بناء قدرات موظفيها في مجال التحقيق وتسوية النزاعات والإدارة والمسائل الإدارية.

18- ويكفل استقلال اللجنة بموجب دستور تنزانيا لعام 1977⁽⁹⁾، والمادة 391 من قانون اللجنة⁽¹⁰⁾. وقد عزز استقلالها بصورة أكبر في عام 2018 عن طريق تعديل اللائحة رقم 89 لعام 2018 المتعلقة باللجنة (إجراءات تعيين المفوضين)، من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في عملية تعيين المفوضين. وتتعاون اللجنة مع المنظمات الإقليمية وهي عضو في الرابطة الأفريقية لأمانات المظالم والوساطة، وشبكة المؤسسات الأفريقية لحقوق الإنسان. وتواصل مؤسسات الأمم المتحدة وعدد من الشركاء الإنمائيين أيضاً دعم أنشطة اللجنة بما يشمل تعزيز مكاتبها الفرعية⁽¹¹⁾.

19- وعلاوة على ذلك، حافظت اللجنة على تصنيفها في الفئة "ألف" في عام 2018 من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو دليل على استقلاليتها.

لجان الانتخابات (17-134)

20- تواصل اللجنة الوطنية للانتخابات ولجنة الانتخابات في زنجبار تعزيز عمليتهما التي تلتزم بروح الحكم الرشيد. وخلال الانتخابات العامة في عام 2020، عرضت استمارات ترشيح جميع المرشحين لمدة 24 ساعة في أماكن واضحة خاصة باللجان والدوائر الانتخابية لتمكين المرشحين من مراجعة أسمائهم وإثارة أي اعتراضات.

21- وتخضع الحملات الانتخابية لمدونة قواعد السلوك الانتخابية لعام 2020 التي أقرتها ووقعت عليها جميع الأحزاب السياسية. وعولجت جميع المنازعات المتعلقة بالحملات الانتخابية بشكل علني وعادل، وأحيلت المسائل المتعلقة بانتهاك مدونة قواعد السلوك الانتخابية إلى اللجان المعنية⁽¹²⁾. ولكل حزب سياسي مسجل حق المشاركة في الأنشطة السياسية والمعاملة على قدم المساواة مع سائر الأحزاب.

وخلال عملية الاقتراع وفرز ووجد الأصوات والإعلانات، سمح لكل حزب سياسي بتعيين وكلاء لتمثيل وحماية مصالح مرشحيه، عملاً بالمادة 343 من قانون الانتخابات الوطنية⁽¹³⁾.

22- وفي تنزانيا زنجبار، يعزز قانون الانتخابات رقم 4 لعام 2018 ولوائحه الديمقراطية والمشاركة، شأنه شأن اللوائح الانتخابية للتسجيل لعام 2019، ولوائح الانتخابات لعام 2020، ومدونة أخلاقيات الانتخابات، لعام 2020، وقواعد الائتماس الانتخابية لعام 2020. وشملت التدابير المعيارية لتعزيز عمل لجنة الانتخابات في زنجبار إلغاء قانون الانتخابات رقم 11 لسنة 1984 وسن قانون الانتخابات رقم 4 لسنة 2018 الذي اعتمد عملية التصويت المبكر⁽¹⁴⁾، وأرسى إجراءات توعية الناخبين، وحدد صلاحيات وحدود عمل مراقبي الانتخابات الوطنيين والدوليين، وزاد صلاحيات اللجنة وعزز تنفيذ مهامها. كما أدى إصلاح هذه اللجنة في عام 2017 إلى تعزيز استقلالها⁽¹⁵⁾.

23- وفي الانتخابات العامة لعام 2020، شاركت جميع الأحزاب السياسية المسجلة البالغ عددها 19 حزباً تنافس 15 منها على رئاسة الجمهورية وتنافس 17 منها على رئاسة تنزانيا زنجبار. وشارك 19 حزباً سياسياً في المنافسة على انتخاب البرلمان وأعضاء مجلس النواب في تنزانيا زنجبار وانتخابات أعضاء مجالس المقاطعات.

خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (134-30)

24- واصلت تنزانيا تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2013-2017 التي تضمنت نظام إبلاغ مكن أصحاب المصلحة من تقديم تقارير عن تنفيذ أنشطتهم.

21-134، 22-134، 24-134، 25-135، 26-134، 27-134، 28-134

25- خضعت خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للتقييم النهائي في عام 2017. وعرضت إنجازات الخطة على اللجنة البرلمانية للشؤون الدستورية والقانونية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018⁽¹⁶⁾.

23-134

26- دعم الشركاء الإنمائيون تنفيذ خطة العمل الوطنية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي⁽¹⁷⁾. وعلاوة على ذلك، حصلت خطة العمل الوطنية على الدعم أيضاً من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية⁽¹⁸⁾.

29-134

27- شاركت منظمات المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم خطة العمل الوطنية. وقد وقعت لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد مذكرة تفاهم مع 20 منظمة غير حكومية من تنزانيا القارية وتنزانيا زنجبار لتنفيذ خطة العمل الوطنية.

برامج حقوق الإنسان (134-32، 134-33)

28- نظمت دورات في العلوم الإصلاحية لموظفي السجون تشمل العناصر المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث تم تدريب 86 موظفاً في عام 2016 في مجال المسائل الإدارية والمتعلقة بحقوق الإنسان، وتدريب 101 في عام 2020. وعلاوة على ذلك، غيرت الشرطة منهجها التدريبي في عام 2016 ليشمل مبادئ حقوق الإنسان وواجب الالتزام بها أثناء أداء واجباتها⁽¹⁹⁾. وفي عام 2020، تم تدريب 218 من كبار ضباط الشرطة والسجون في مجال حقوق الإنسان والمساعدة القانونية.

29- وفي تنزانيا زنجبار، يجري بناء قدرات موظفي السجون. وعُقدت دورتان تدريبيتان في عام 2016، و5 دورات تدريبية في عام 2020 لكبار وصغار الموظفين بشأن معايير حقوق الإنسان⁽²⁰⁾.

90-134

30- الأوامر العامة للشرطة تلزم الضباط من جميع الرتب باحترام حقوق الإنسان أثناء أداء واجباتهم، ويتحملون بموجب ذلك المسؤولية عن أي انتهاك. ووجهت إلى عدد من ضباط الشرطة تهم جنائية بسبب الاستخدام المفرط للقوة أثناء أداء واجباتهم. ومن الأمثلة على ذلك ضابط الشرطة الذي تسبب في وفاة الصحفي دودي موانغاسي، وقد وجهت إليه المحكمة تهمة القتل الخطأ، وأدين وحكم عليه بالسجن 15 عاماً في عام 2016.

34-134

31- واصلت تنزانيا استقبال بعثات المؤسسات الدولية المكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان مثل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومحكمة العدل لشرق أفريقيا، والمجلس الاستشاري المعني بالفساد التابع للاتحاد الأفريقي.

32- وفي آذار/مارس 2019، قدمت تنزانيا مساعدات إغاثية إلى موزامبيق وزمبابوي وملاوي في أعقاب إعصار إيداي⁽²¹⁾. وتنزانيا من البلدان الملتزمة بالمشاركة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث يعمل 1 759 من أفرادها العسكريين في ست من بعثات الأمم المتحدة⁽²²⁾. كما يشارك ضباط شرطة وسجون تنزانيون في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة⁽²³⁾.

33- وتستضيف تنزانيا لاجئين من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتكفل تلبية احتياجاتهم الأساسية بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين. وفي عام 2019، استضافت 305 983 لاجئاً وطالب لجوء، وبلغ عددهم الإجمالي 274 533 في عام 2020.

37-134

34- شارك كل من لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد ومنظمات المجتمع المدني في نشر توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذها وفي إعداد هذا التقرير الوطني.

حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة (134-35)

35- واصلت تنزانيا إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دولياً بشأن أهداف التنمية المستدامة. وبدأت رسمياً في تنفيذ هذه الأهداف في عام 2016 استكمالاً للعمل الذي بدأ في سياق جدول الأعمال العالمي السابق في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وتزامنت صياغة أهداف التنمية المستدامة مع صياغة الخطة الوطنية الإنمائية الخمسية الثانية للفترة 2016-2017 والفترة 2020-2021 باعتبارها الإطار الثاني المتوسط الأجل لتنفيذ رؤية تنزانيا الإنمائية لعام 2025. وحصل البلد بالتالي على فرصة لإدراج أولويات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الخطة المتوسطة الأجل، مما يضمن إدماج السياسات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة بصورة جيدة في السياسات الوطنية. وقد أدى ذلك إلى تنفيذ الخطة الوطنية الإنمائية الخمسية الثانية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على حد سواء. وتم دعم ذلك عن طريق التوعية بأهداف التنمية المستدامة من خلال تنظيم سلسلة حلقات عمل توعوية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لفائدة الوزارات والإدارات والوكالات وسلطات الحكم المحلي لضمان تنفيذ الجوانب المحددة في أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع تنفيذ الخطة الوطنية الخمسية الثانية. وشاركت مجموعة واسعة من

أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات في تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية الثانية، مما أتاح الفرصة لأصحاب المصلحة للاتفاق على مختلف المسائل المتعلقة بالسياسات والعمليات ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها في جميع مراحل تنفيذ الخطة الإنمائية الخمسية الثانية.

36- ويجري أيضاً استعراض السياسات لضمان إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية⁽²⁴⁾ واستعرضت السياسة البيئية الوطنية لعام 1997 من أجل تضمينها العمل المناخي (الهدف 13)، والمسائل الجنسانية (الهدف 10)، والحكم الرشيد (الهدف 16)⁽²⁵⁾ وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ مشاريع لمكافحة أثر تغير المناخ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و3 و4 و13⁽²⁶⁾ من خلال الإدارة المستدامة لأراضي مستجمعات مياه بحيرة نياسا⁽²⁷⁾.

37- واستراتيجية زنجبار المتعلقة بالنمو والحد من الفقر، 2016-2020، الرامية إلى تحقيق رؤية زنجبار 2020، تراعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ سياسات زنجبار الجنسانية وخطة التنفيذ للفترة 2016-2020، وقد وضعت بما يتماشى مع الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة بغية الحد من أوجه عدم المساواة. وعلاوة على ذلك، تم تطوير رؤية زنجبار 2050 الشاملة لأهداف التنمية المستدامة، التي يجري تنفيذها.

الالتزامات المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان (134-39)

38- وصلت الدولة المراحل النهائية من الموافقة على تقاريرها المقدمة في إطار الاتفاقية الدولية لحقوق (1979). الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)، واتفاقية حقوق الطفل (1989)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وستقدم هذه التقارير إلى لجان هيئات المعاهدات ذات الصلة بنهاية عام 2021.

العنف ضد النساء والأطفال (134-41، 134-51، 134-71، 134-54، 134-55، 134-57، 134-64)

39- تواصل تنزانيا تنفيذ خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال (الفترة 2017-2018 و2021-2022) التي تهدف إلى الحد من العنف ضد النساء والأطفال بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2022⁽²⁸⁾ ومن النتائج المباشرة لخطة العمل هذه إنشاء 16 لجنة لحماية النساء والأطفال من مستوى القرى إلى المستوى الوطني. كما يجري تنفيذ المبدأ التوجيهي لعام 2019 المتعلق بإنهاء العنف الجنساني في مؤسسات التعليم العالي والمتوسط⁽²⁹⁾.

40- ومن أجل تعزيز قدرة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على مكافحة العنف ضد النساء والأطفال، أنشئت مكاتب خاصة بالشؤون الجنسانية والأطفال في المرافق المعنية بإنفاذ القانون، وبحلول عام 2020، تم إنشاء 153 مكتباً تعمل في السجون و420 مكتباً في مراكز الشرطة.

41- ويجري في تنزانيا زنجبار تنفيذ خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال للفترة 2017-2022. وأنشئت لجان معنية بمسألة العنف الجنساني في المجتمعات المحلية "شبهياً" يبلغ عددها 388 لجنة، وهناك حملات مستمرة لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال⁽³⁰⁾ وكان هناك 15 مكتباً معنياً بالأطفال و11 مركزاً جامعاً في تنزانيا زنجبار في عام 2020.

42- وعلاوة على ذلك، تم تعزيز وحدة حماية الطفل التابعة لوزارة الصحة بتقديم الدعم الاستشاري للضحايا وبرامج بناء القدرات لسلطات إنفاذ القانون في مجال التصدي لحالات العنف ضد النساء والأطفال⁽³¹⁾.

70-134، 42-134

43- تطبق جميع القوانين التي تحظر العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاغتصاب وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف العائلي والعنف ضد الأشخاص الذين يعتقد أنهم يمارسون الشعوذة. وفي إطار تنسيق السياسات ذات الصلة باتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، تواصل تنزانيا تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وخطة تنفيذها للفترة 2019-2022، وخطة بلدان شرق أفريقيا لعام 2019 المتعلقة بمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

49-134

44- زاد عدد الدور الآمنة التي تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف، حيث كانت توجد 3 مراكز جامعة ودارين آمنين في 3 مناطق في عام 2016، وفي عام 2020 بلغ عدد المراكز الجامعة 13 مركزاً في 10 مناطق⁽³²⁾ وتواصل تنزانيا تشغيل خط هاتفي للمساعدة المجانية للأطفال، وتم في عام 2019 تقديم المساعدة لما مجموعه 3 044 طفلاً، وبحلول فبراير 2021، أُحيل ما مجموعه 3 763 طفلاً تم ربطهم بمقدمي الخدمات. وأنشأ البلد 5 دور آمنة ودارين لإيواء الأطفال ضحايا العنف. وعلاوة على ذلك، يجري في جميع المجالس البالغ عددها 184 تطبيق الإجراءات الموحدة لإدارة حالات حماية الطفل لعام 2017 لتمكين موظفي الرعاية الاجتماعية من توفير أماكن آمنة وتقديم الرعاية النفسية والدعم⁽³³⁾.

45- وأطلق في عام 2017 "برنامج بابا بورا" في تنزانيا زنجبار الذي يدعو إلى إشراك الوالد في تربية الأطفال.

69-134، 53-134، 52-134، 50-134

46- في إطار الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأشخاص الذين يعتقد أنهم يمارسون الشعوذة، وضعت الاستراتيجية الوطنية للقضاء على قتل كبار السن للفترة 2018-2019 و2022-2023. وأدى ذلك إلى إنشاء 14 416 مجلساً لكبار السن على مستوى القرى والمناطق والمقاطعات والأقاليم لضمان سلامة وأمن كبار السن⁽³⁴⁾.

58-134، 57-134

47- يجري تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2018-2021 في تنزانيا القارية وتنزانيا زنجبار⁽³⁵⁾. ففي تنزانيا القارية، تم في عام 2019 وضع دليل وطني لإنشاء وإدارة دور آمنة لضحايا الاتجار بالبشر والناجين من العنف، وأنشئت 6 دور إيواء ودور آمنة لضحايا الاتجار بالبشر في 5 مناطق⁽³⁶⁾. كما أعدت إجراءات تنفيذية موحدة لدعم الأطفال ضحايا الاتجار، وهناك خطة عمل مشتركة مع المنظمة الدولية للهجرة لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال الفترة 2020-2021.

48- ويجري التصدي لمرتكبي جرائم الاتجار بالأشخاص، حيث قام البلد بمحاكمة 272 منهم في عام 2016، و202 في عام 2017، و173 في عام 2018، و30 في عام 2019، و179 في عام 2020.

49- وزاد عدد الدور الآمنة لحماية الطفل في تنزانيا زنجبار، حيث ارتفع عدد مراكز رعاية الأطفال من 187 مركزاً في عام 2016 إلى 230 مركزاً في عام 2020.

57-134، 59-134، 58-134

50- تبذل تنزانيا جهوداً لمنع حالات الاعتداء الجنسي على أطفال الشوارع، فعلى سبيل المثال، تم في 6 مناطق تنفيذ برنامج لتحديد هؤلاء الأطفال وإعادتهم إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وقدمت خدمات الرعاية الأساسية لـ 5 390 طفلاً (852 صبياً و1 538 فتاة)، وأعيد 135 طفلاً (92 صبياً و43 فتاة) إلى أسرهم، وتلقى 821 طفلاً (519 صبياً و302 فتاة) إمدادات مدرسية، وحصل 75 طفلاً (58 صبياً و17 فتاة) على الدعم الاقتصادي المقدم للأسر المعيشية في عام 2020.

51- وعلاوة على ذلك، وضعت الحكومة في عام 2020 خطة عمل مشتركة للفترة 2020-2021 بشأن أطفال الشوارع، تتضمن المبادئ التوجيهية الوطنية بشأن إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في الأسر.

52- وتم في تنزانيا زنجبار إنشاء مراكز جامعة في كل مستشفيات المقاطعات، ومكاتب للشؤون الجنسانية والأطفال في جميع مراكز الشرطة، من أجل التصدي لمسألة الاعتداء الجنسي على الأطفال⁽³⁷⁾.

حظر التمييز (134-43، 134-45، 134-46، 137-47، 134-100، 134-36، 134-122)

53- يكفل الدستور والقوانين مشاركة المرأة في جميع مناحي الحياة، ففي مجال السياسة على سبيل المثال، تولت سيدة منصب نائبة الرئيس من تشرين الثاني/نوفمبر 2015 إلى آذار/مارس 2021، عندما أصبحت الرئيسة السادسة للبلد والقائد الأعلى للقوات المسلحة. وفي الانتخابات الوطنية لعام 2015، كانت هناك مرشحة واحدة لمنصب رئيس الجمهورية ومرشحة واحدة لمنصب نائب الرئيس، وفي الانتخابات الوطنية لعام 2020، رشح اثنان من الأحزاب السياسية سيدتين لمنصب الرئاسة ورشحت 5 أحزاب سياسية سيدات لمنصب نائب الرئيس.

54- وتتولى سيدتان رئاسة وإدارة الجمعية الوطنية التي تضم نسبة 36,38 في المائة من البرلمانيات مقارنة بنسبة 34,6 في المائة في عام 2015. وهناك أيضاً تنوع جنساني في سلك القضاء، حيث تشكل النساء نسبة 41 في المائة من قضاة محكمة الاستئناف (10 سيدات من أصل 24 قاضياً) و38 في المائة من قضاة المحكمة العليا (31 سيدة من أصل 85 قاضياً). وهناك حالياً 5 نساء يشغلن مناصب مفوضات إقليميات من أصل 26 مفوضاً، أي بنسبة 19 في المائة، و43 امرأة يشغلن مناصب مفوضات للمقاطعات من أصل 139 مفوضاً، أي بنسبة 31 في المائة، و55 امرأة يشغلن مناصب رئيسات مقاطعات وبلديات من أصل 184، أي بنسبة 29 في المائة. وهناك أيضاً 12 امرأة يشغلن مناصب أمينات إداريات إقليميات من أصل 26، أي بنسبة 46 في المائة، و36 امرأة يشغلن مناصب أمينات إداريات للمقاطعات من أصل 133.

55- كما تم تمكين النساء في الخدمة العامة من خلال برامج المنح الدراسية في الفترة من عام 2015 إلى شباط/فبراير 2020، حيث حصلت 742 موظفة حكومية على منح دراسية، وفي عام 2019، تم تدريب 66 ضابطة سجن و16 ضابطة شرطة في مجال المساعدة القانونية ومكافحة العنف الجنساني.

56- وتشجع المادة 337 من قانون الجمعيات على تسجيل جمعيات النساء وكبار السن من أجل تعزيز أوضاع هاتين الفئتين من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وأدى ذلك إلى تسجيل 170 جمعية بين عامي 2017 و2020 مقارنة بتسجيل 152 جمعية خلال الفترة 1955-2016.

57- وأحرز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الخدمة العامة حيث بلغ عدد الموظفين 225 149 موظفة بحلول آذار/مارس 2020، أي بنسبة 42,7 في المائة من إجمالي عدد موظفي الخدمة العامة البالغ 527 281 موظفاً.

58- وتُشجع مشاركة المرأة في جميع القطاعات، بما في ذلك عن طريق إنشاء وحدة معنية بمشاركة المرأة تابعة لوزارة الأشغال والنقل لتيسير مشاركة المرأة ومساهمتها في مجال أعمال التشييد، حيث دربت الوحدة 400 امرأة خلال الفترة من عام 2016 إلى حزيران/يونيه 2020 على تنفيذ أنشطة ومشاريع الطرق⁽³⁸⁾. وعلاوة على ذلك، تشجع النساء العاملات في قطاع الأرصاد الجوية على الوصول إلى مناصب الإدارة وصنع القرار، فهناك 3 سيدات بين أعضاء مجلس الأرصاد الجوية البالغ عددهم 8 أعضاء⁽³⁹⁾.

59- ويعد التمكين الاقتصادي للمرأة أمر أساسي من أجل القضاء على التمييز ضد النساء والأطفال. وينفذ صندوق العمل الاجتماعي التتازني مشاريع تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً على مستوى الأسر المعيشية. ويشمل ذلك برنامجاً وطنياً لشبكة الأمان الاجتماعي الإنتاجية في إطار المرحلة الثالثة من برنامج الصندوق. والهدف من هذا البرنامج هو تمكين الأسر المعيشية الفقيرة من زيادة الدخل والفرص. وبحلول عام 2019، تم تسجيل حوالي 1 118 741 أسرة معيشية، حيث استفاد من البرنامج 5 127 730 نسمة (52 في المائة من الإناث و48 في المائة من الذكور)⁽⁴⁰⁾.

60- ويجري تعزيز رفاه المراهقات والشابات من خلال برامج المهارات الحياتية والتمكين الاقتصادي. وتم بحلول عام 2020 تدريب 8 082 شابة في مجالات التوعية الذاتية والقيادة وصنع القرار ومهارات تحديد الأهداف. كما استفادت 1 808 شابات من صندوق تنمية الشباب⁽⁴¹⁾. في الفترة 2016-2017 و2019-2020⁽⁴²⁾.

61- وفي تنزانيا زنجبار، تم وضع سياسة زنجبار الجنسانية لعام 2016 التي تدعو إلى المساواة وعدم التمييز، وهناك برامج تمكين اقتصادي للمرأة تابع لمكتب الرئيس، ووزارة التمكين الاقتصادي والاستثمار. وتعمل الخطة الاستراتيجية للصحة الإنجابية للأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين في زنجبار (2019-2023) على إزالة الفجوات بين الجنسين في مجال الصحة الإنجابية، ويجري تنفيذ أنشطة التمكين الاقتصادي من خلال استراتيجيات السياسات الجنسانية. وتجرى أيضاً توعية المجتمعات المحلية بشأن البرامج الجنسانية والصحة الإنجابية. كما حدثت زيادة في تقديم الخدمات الملانمة للمراهقين، وزيادة مشاركة الذكور في رعاية صحة الأمهات والأطفال.

عمل الأطفال (65-134، 66-134، 68-134)

62- يجري الحد من عمل الأطفال عن طريق الاستراتيجية الوطنية للقضاء على عمل الأطفال للفترة 2018-2022 بغية تقليل عمل الأطفال من 29 في المائة إلى 9 في المائة بحلول عام 2022، بما يشمل تنفيذ برنامج للقضاء على عمل الأطفال في مزارع التبغ في منطقة تابورا⁽⁴³⁾ ويجري تنفيذ آليات تنسيق وتعاون شاملة بهدف زيادة البيانات والمعلومات عن عمل الأطفال، من 24 في المائة إلى 85 في المائة بحلول عام 2022 من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة.

63- ونفذت خطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال في زنجبار للفترة 2009-2015⁽⁴⁴⁾، وتقوم لجنة العمل برصد عمل الأطفال كل ستة أشهر، مما أسفر عن سحب 100 طفل من سوق العمل في عام 2020.

64- يجري إنفاذ قوانين حظر عمل الأطفال، حيث يصدر موظفو العمل أوامر امتثال وفقاً للمادة 300 من قانون مؤسسات العمل، والمادة 13 من قانون الطفل، وتُضاعف العقوبة في حال عدم الامتثال. وتلغى تصاريح عمل المستثمرين الأجانب الذين يوظفون الأطفال، وهو أمر تحظره المادة 366 من قانون العمالة وعلاقات العمل⁽⁴⁵⁾ ويطلب من المحاكم إجبار أصحاب العمل الذين لا يمتثلون لأوامر موظفي العمل على تنفيذ الأوامر⁽⁴⁶⁾، وترفع ضدهم دعاوى جنائية⁽⁴⁷⁾ وقد يتعرض الشخص الذي تثبت إدانته إلى السجن أو الغرامة أو كليهما. كما تم تحسين وسائل تفتيش أماكن العمل لتشمل التحقيقات المتعلقة بعمل الأطفال في مختلف المجالات بما في ذلك المناجم والمصانع والمزارع.

65- ويتم في تنزانيا زنجبار تدريب المجتمعات المحلية في مجال منع عمل الأطفال، ونظمت في عام 2020 حملات توعية شملت 600 طفل يعملون في زراعة الأعشاب البحرية، و250 طفلاً يعملون في بيع الأحجار، و15 طفلاً يعملون في زراعة القرنفل⁽⁴⁸⁾.

الأشخاص ذوو الإعاقة (134-119)

66- اعتمدت تنزانيا تدابير تشريعية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل تعديل المادة 290 من قانون تمويل الحكومات المحلية بحيث تنص على تخصيص 2 في المائة من إيرادات المجلس البالغة 10 في المائة لبرامج التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة في المجالات الخاصة بكل منهم. وعلاوة على ذلك، فإن المادة 343 من قانون الانتخابات الوطنية يعطي الناخبين المكفوفين أو ذوي الإعاقات البدنية حق الاستعانة بشخص يختارونه للإدلاء بأصواتهم⁽⁴⁹⁾. وينص قانون المساعدة القانونية رقم 1 لعام 2017، الذي يستهدف فئات من بينها الأشخاص ذوو الإعاقة، على تمثيل هذه الفئة في المجلس الاستشاري المعني بالمساعدة القانونية⁽⁵⁰⁾، وتنص لوائح المساعدة القانونية لعام 2018 على أن تكون مكاتب مقدمي المساعدة القانونية ميسرة مادياً لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها⁽⁵¹⁾.

67- واستمر التركيز خلال الفترة المشمولة بالتقرير على المسائل ذات التأثير على الأشخاص ذوي الإعاقة، عن طريق تنفيذ مختلف السياسات والبرامج لتمكين هذه الفئة، وشمل ذلك ما يلي:

(أ) تخصيص 2 في المائة من الإيرادات المحلية لكل مجلس لتقديم قروض للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تمكينهم اقتصادياً. وبلغ العدد الإجمالي للمجموعات التي تلقت الأموال 150 1 مجموعة وبلغت المبالغ التي صرفت 107,81 774 660 5 شلناً تنزانياً؛

(ب) التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال صندوق التنمية الاجتماعية التنزاني. وقد استفاد من هذا الصندوق ما مجموعه 176 035 من الأسر المعيشية الفقيرة للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) توفير التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في الكليات، حيث تلقى التدريب فيها ما مجموعه 376 طالباً؛

(د) إعداد دليل لعمل الصندوق الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة بميزانية قدرها 202 300 000 شلن تنزاني؛

(هـ) بناء القدرات من خلال برامج تطوير المهارات بما في ذلك التلمذة الصناعية وريادة الأعمال.

68- ويجري استعراض كل من القانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة رقم 9 لعام 2010 وقانون زنجبار المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة رقم 9 لعام 2006 (الحقوق والامتيازات). والقصد من ذلك هو مواءمة هذه القوانين مع تشريعات أخرى مثل التشريعات المتعلقة بمجال العمل⁽⁵²⁾، والحصول على الخدمات العامة⁽⁵³⁾، وعند تلقي أدلة من شهود ضعفاء أو معرضين للتهديد، بمن في ذلك الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁵⁴⁾.

81-134، 65-137، 56-134، 22-136، 87-134، 79-134، 76-134، 74-134، 72-137

69- تقدم تنزانيا الدعم الهيكلي للأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق تسجيل منظماتهم والجمعيات والمنظمات غير الحكومية المنشأة لدعم الأشخاص ذوي المهق. وقد وضعت مبادئ توجيهية مشتركة بشأن تنسيق المنظمات غير الحكومية في عام 2020، حيث تم توجيه كل قطاع إلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية للنظر في أدوارها وواجباتها. كما يقدم البلد الدعم من خلال إشراك الأشخاص ذوي المهق في وضع السياسات والخطط الوطنية.

70- وتتسق الحكومة الاحتفال السنوي بالمناسبات الوطنية وتستخدمها للتوعية بحقوق الأشخاص ذوي المهق. وتشمل هذه المناسبات اليوم الدولي للإعاقة في 3 كانون الأول/ديسمبر، واليوم الدولي للتوعية بالمهق في 13 حزيران/يونيه، ويوم حقوق الإنسان في 10 كانون الأول/ديسمبر، بهدف زيادة الوعي العام بكرامة وقدرات الأشخاص ذوي المهق. ويتم الاحتفال بهذه المناسبات على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي، مما يضمن التوعية على نطاق واسع بحقوق الأشخاص ذوي المهق وتغطية أكبر عدد ممكن من الناس والمجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجان لأمن وسلامة الأشخاص ذوي المهق، من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي من أجل رصد أمن وسلامة هؤلاء الأشخاص وتقديم الدعم لهم.

71- وتتعاون الحكومة مع أصحاب مصلحة آخرين لتوفير المستحضرات الواقية من الشمس التي تطلبها المجالس للأشخاص ذوي المهق، وتوفر علاجات السرطان والوقاية منه بالمجان. أما برنامج الوقاية من سرطان الجلد، الذي أسسته الحكومة بالتعاون مع منظمة "الصوت الدائم" والمركز الإقليمي للتدريب في مجال الأمراض الجلدية، فيوفر الرعاية الصحية في مجال الأمراض الجلدية لـ 6 499 شخصاً من ذوي المهق، حيث يتلقى 3 341 مريضاً خدمة سريرية كاملة لفحص سرطان الجلد، والتتقيف في مجال الحماية من أشعة الشمس، والجراحات البسيطة، والإحالة إلى المستشفيات الحكومية من أجل إجراء الجراحات الكبرى. وواصلت تنزانيا توفير مستحضرات الوقاية من أشعة الشمس للأشخاص ذوي المهق في جميع مستشفيات المقاطعات وتواصل توفير المعدات السريرية.

72- وراجعت تنزانيا الضرائب بهدف جعل المنتجات اللازمة لهذه الفئة، مثل الأجهزة المساعدة لضعاف البصر والمنتجات الجلدية وواقيات الشمس، متاحة بتكلفة زهيدة أو دون تكلفة.

73- وأنشئت في تنزانيا زنجبار عيادة لذوي المهق في مستشفى منازي موجا في عام 2020. كما أنشئت لجان في المجتمعات المحلية "شيهيا" بهدف التوعية على المستوى الشعبي بقضايا الإعاقة.

65-137، 83-134، 84-134، 83-134، 82-134، 72-137

74- تواصل تنزانيا إعطاء الأولوية للتحقيق والملاحقة في القضايا التي يكون ضحاياها من الأشخاص ذوي المهق⁽⁵⁵⁾. وفي عام 2006، تم إبلاغ مراكز الشرطة بوقوع 68 حادثة اعتداء وقتل، وتناقص هذا العدد إلى 3 حالات تم الإبلاغ عنها في عام 2017. وتُجرم جميع أشكال العنف ضد الأشخاص ذوي المهق، ويتم توجيه تهم جنائية ضد الجناة تشمل القتل والشروع في القتل والاعتداء والتسبب في أذى بدني والاتجار والاختطاف. ويلقى القبض على جميع الجناة وتجري محاكمتهم، وفي عام 2020، تم البت

في 32 قضية 11 منها أمام محاكم القضاة المقيمين، و17 أمام المحكمة العليا، و4 أمام محكمة الاستئناف. ووجهت التدابير الإدارية والقانونية نحو حماية الفئات الضعيفة، مثلما أوضح في التقرير.

77-134، 75-134

75- الأطفال ذوي المهق الذين وضعوا في دور إيواء مؤقتة من أجل سلامتهم أُعيدوا إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وأُعيد استخدام هذه الدور في أغراضها الأصلية. وهذا يعكس نجاح تنزانيا في التصدي لحالات الاعتداء على الأشخاص والأطفال ذوي المهق وقتلهم، مما أدى إلى استعادة أمنهم وسلامتهم.

73-134

76- بذلت تنزانيا جهوداً لزيادة أعداد الأشخاص ذوي المهق في مناصب صنع القرار والمناصب العليا مثل التعيين في مناصب السفراء⁽⁵⁶⁾.

22-136، 87-134، 86-134، 85-134، 78-134

77- تقوم الحكومة ولجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني بتنظيم حملات مناصرة مستمرة تضم قادة دينيين وتقليديين وغيرهم من الزعماء المؤثرين وصانعي السياسات، من أجل تعزيز المعايير الإيجابية المتعلقة بالأشخاص ذوي المهق. كما تمنع تنزانيا عمل المعالجين التقليديين غير المرخص لهم، كإجراء لحماية الأشخاص ذوي المهق.

23-136

78- استقبلت تنزانيا الخبرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق، السيدة إكبونوسا إيرو، التي قامت زيارة ناجحة إلى البلد في الفترة من 18 إلى 28 تموز/يوليه 2017⁽⁵⁷⁾.

السجون (89-134، 90-134)

79- تواصل تنزانيا اتخاذ مبادرات للحد من اكتظاظ السجون وتحسين الظروف المعيشية. وتم بناء سجنين وصيانة 20 سجنًا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة بين سبتمبر/أيلول 2016 ونيسان/أبريل 2021 أُطلق سراح ما مجموعه 48 820 سجيناً بموجب عفو رئاسي، و608 5 عن طريق الإفراج المشروط، و262 4 سجيناً صدرت بحقهم أحكام بتأدية خدمة مجتمعية.

80- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير كان السجناء لا يزالون يحصلون على التعليم، وتمكن 3 سجناء من التخرج بدرجة بكالوريوس في القانون، وهناك سجين يدرس للحصول على درجة الدكتوراه. وعلاوة على ذلك، يشارك 80 في المائة من المدانين في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية⁽⁵⁸⁾. وتوجد مرافق صحية في جميع السجون، وتم بناء مستشفى عام للسجون في سجن أوكونغا في منطقة دار السلام، وعيّن أطباء للعمل فيه.

81- وفي تنزانيا زنجبار، تمت صيانة 5 إصلاحيات وبناء مرفق واحد للأطفال⁽⁵⁹⁾. وتم شراء أجهزة تلفزيون وأجهزة راديو للسجناء، وإنشاء مهاجع بدلاً من الزنزانات، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية للنساء، وتعزيز آلية الشكاوى في السجون، وتوسيع نطاق برامج إعادة التأهيل بما في ذلك برنامج التنقيف في السجون.

اللجوء إلى القضاء (التوصيات 91-134 و 88-134 و 93-134)

- 82- في إطار جهود تنزانيا من أجل تعزيز الوصول إلى العدالة، وضع قانون المساعدة القانونية 21 في عام 2017، ووضعت لوائح المساعدة القانونية لعام 2018 بهدف مساعدة المعوزين على الوصول إلى العدالة. وأدى تنفيذ القانون إلى إنشاء مكتب المسجل الخاص بمقدمي المساعدة القانونية على الصعيد الوطني وتعيين 209 مسجلين مساعدين في جميع المقاطعات. وتقوم الحكومة بتنسيق عمل مقدمي المساعدة القانونية من أجل تقديم المساعدة القانونية عن طريق نظام يشمل تدريبهم ورصد وتقييم عملهم لضمان جودة خدمات المساعدة القانونية⁽⁶⁰⁾، ويوجد حالياً 600 من مقدمي المساعدة القانونية⁽⁶¹⁾. وتم تقديم المساعدة القانونية في مرافق الاحتجاز ومراكز الشرطة والسجون خلال الفترة من 2017 إلى 2020 حيث تلقت 872 امرأة و10 352 رجلاً المساعدة القانونية. كما جرت زيارات إلى مراكز احتجاز الأحداث، وتلقى 11 524 طفلاً المساعدة القانونية⁽⁶²⁾.
- 83- وفي عام 2018، أجرت تنزانيا إصلاحات مؤسسية عن طريق إعادة هيكلة مكتب النائب العام⁽⁶³⁾. وإنشاء دائرة ادعاء وطنية⁽⁶⁴⁾. ومكتب النائب العام⁽⁶⁵⁾، بهدف توفير التخصص والكفاءة في المكاتب الثلاثة والحفاظ على استقلالية دائرة الادعاء.
- 84- وتم تسريع البت في القضايا عن طريق نظام الاتفاق التفاوضي من أجل تخفيف العقوبة⁽⁶⁶⁾، وعقد المؤتمرات بالفيديو، وتعديل المادة 33 من قانون الإجراءات المدنية⁽⁶⁷⁾، مما يسمح للمحاكم بالتخلي عن الجوانب الفنية والمضي قدماً في البت في القضايا استناداً إلى الأسس الموضوعية. ومن أجل زيادة تعزيز إقامة العدل من خلال السبل البديلة لتسوية النزاعات، صدر قانون التحكيم 15 في 14 شباط/فبراير 2020⁽⁶⁸⁾. وتم تعيين مسجل المحكمين، والمفاوضين، والوسطاء، والمصالحين⁽⁶⁹⁾. ووسع نطاق اختصاص المحاكم الابتدائية ومحاكم المقاطعات لكي يتسنى الفصل في القضايا أمام هذه المحاكم، بعد أن كانت تنظر في السابق أمام المحكمة العليا، مما يؤدي بالتالي إلى اختصار التكاليف والوقت⁽⁷⁰⁾.
- 85- وأنشئت مراكز عدالة متكاملة لتيسير سير العمليات بسلاسة وتوفير خدمات المحاكم بصورة نموذجية في 6 مناطق. وتقدم المراكز خدمات قانونية في موقع أو مبنى واحد لتمكين المستخدمين من الوصول إلى خدمات عدالة جيدة.
- 86- ومن أجل تعزيز حقوق الأطفال المخالفين للقانون، نفذت تنزانيا الاستراتيجية الأولى لعدالة الأطفال للفترة 2013-2017، وتقوم بتنفيذ الاستراتيجية الثانية: الاستراتيجية الخمسية للإصلاح التدريجي 2020-2021/2024-2025⁽⁷¹⁾. وصدر تعميم رئيس القضاء رقم 2 لعام 2018 بشأن حماية هويات الأطفال أمام المحاكم، ووضعت القواعد المتعلقة بمحاكم الأحداث لعام 2019 (2019/154 GN) لتيسير وصول الأطفال إلى العدالة وكفالة الحق في محاكمة عادلة. وفي عام 2020، حددت محاكم صلح ومحاكم مقاطعات للأحداث، وتوجد حالياً 148 محكمة للأحداث في جميع أنحاء البلد⁽⁷²⁾.
- 87- ووضعت تنزانيا زنجبار سياسة المساعدة القانونية لعام 2017 وقانون المساعدة القانونية لعام 2018 وأقرت اللوائح الخاصة بها في عام 2019. وفي عام 2020، تُرجم قانون المساعدة القانونية بصيغة مبسطة، ووضعت مبادئ توجيهية لتسجيل مقدمي المساعدة القانونية، ومدونة قواعد السلوك الخاصة بهم، وأجري تقييم أساسي للمساعدة القانونية، ونُشر تقرير سنوي عن هذه المساعدة.
- 88- وطراً تحسن في مجال الموارد البشرية فيما يتعلق بإقامة العدل حيث زاد عدد القضاة من 6 قضاة في عام 2016 إلى 9 قضاة في عام 2020، ونُظر في اتخاذ تدابير مؤسسية بشأن عدالة الأطفال وأنشئت محكمة خاصة للأطفال في عام 2017.

92-134

89- تشمل الموارد البشرية والمادية لزيادة تعزيز سبل الوصول إلى العدالة تعاون الحكومة مع منظمات المجتمع المدني وتدريب 2 746 مساعداً قانونياً في جميع المحليات وتسجيل ما مجموعه 620 مساعداً قانونياً لتقديم المساعدة القانونية في المناطق الريفية. وفي عام 2018، قام الجهاز القضائي بتجربة المحاكم المتنقلة في منطقتين⁽⁷³⁾، وبحلول عام 2020 تم البت في 861 قضية عن طريق المحاكم المتنقلة من أجل زيادة التغطية الجغرافية بالمحاكم.

90- كما يجري استخدام المحاكم الافتراضية لتوسيع نطاق الخدمات القضائية. وفي الوقت الراهن، فإن جميع سجلات المحكمة العليا مجهزة بمرافق لتنظيم مؤتمرات بالفيديو⁽⁷⁴⁾، وتم البت فيما مجموعه 14 641 قضية عن طريق محاكم افتراضية. كما يوجد 948 مبنى محكمة في جميع أنحاء البلاد، وشيدت 40 محكمة جديدة حديثة في الفترة من 2016 إلى 2020. وتوجد محاكم ابتدائية في 799 مجلساً، ومحاكم محلية في 118 مقاطعة. وأنشئت محاكم قضاة مقيمين في 31 منطقة، و22 دائرة تابعة للمحكمة العليا في جميع أنحاء البلاد⁽⁷⁵⁾.

91- ويوجد في تنزانيا زنجبار 259 مقدم مساعدة قانونية و13 برنامجاً تلفزيونياً وإذاعياً عن المساعدة القانونية. وهناك أيضاً 136 مساعداً قانونياً مسجلاً⁽⁷⁶⁾.

94-134

92- زاد عدد محاكم الأحداث في تنزانيا زنجبار حيث كانت هناك 3 محاكم للأطفال في عام 2016، وتم إنشاء محكمة واحدة للأطفال في عام 2017 ليصبح العدد 4 محاكم⁽⁷⁷⁾. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسجون في زنجبار للفترة 2016-2021 من أجل تحسين ظروف السجون.

95-134

93- تحقق تنزانيا على وجه السرعة في جميع الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون من خلال نظام عدالة أنشئ لإنصاف جميع المشتكين والضحايا دون تمييز.

حرية التعبير والرأي والحق في الحصول على المعلومات (96-134)

94- تعالج ادعاءات التدخل في حرية التعبير في تنزانيا عن طريق إجراءات قضائية أو دعاوى إدارية. وقد رفعت 6 قضايا في المحكمة العليا ومحكمة العدل لشرق أفريقيا تتعلق بالأحكام والقوانين المتعلقة بوسائل الإعلام.

95- ودخلت الحكومة في حوار مع العاملين في وسائل الإعلام وعدلت بعض التشريعات⁽⁷⁸⁾. لضمان تعزيز وحماية حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات. ولا تتدخل الحكومة في عمل وسائل الإعلام، مثلما يتضح من تعددية هذه الوسائل، ففي عام 2020 بلغ عدد الصحف 250 صحيفة، وهناك 44 محطة تلفزيونية، و198 محطة إذاعية، و440 محطة تلفزيونية على الإنترنت، و23 راديو على الإنترنت، و120 مدوناً.

96- وفي تنزانيا زنجبار، تكفل سياسة البث الإذاعي في زنجبار لعام 2016 حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات. وهناك أيضاً عدد من المؤسسات الإعلامية العاملة بما في ذلك "WAHAMAZA" ونادي الصحافة في زنجبار ونادي بيمبا للصحافة و"ODEYJO" و"AMWA".

حرية التجمع وتكوين الجمعيات (134-97، 134-98)

- 97- يجري تعزيز حرية التجمع وتكوين الجمعيات، وهي حق دستوري في تنزانيا، حيث يسمح للأحزاب السياسية بتنظيم اجتماعات ومواكب عامة وفقاً للقوانين واللوائح والإجراءات المعمول بها.
- 98- وفي عام 2019، تم تعديل قانون الجمعيات رقم 337 عن طريق القانون رقم 3 لعام 2019 من أجل تمكين كل فرد من الانضمام إليها بحرية، ويقوم مسجل الجمعيات بتوعية وتنقيف الجمهور بشأن تسجيل الجمعيات وإدارتها. كما يتضمن التعديل تعريفاً واضحاً للجمعيات.
- 99- وفي عام 2020، اعتمدت اللجنة الوطنية للانتخابات ما مجموعه 252 منظمة مجتمع مدني لتنقيف الناخبين في البلد، حيث بلغ عددها 245 منظمة في تنزانيا القارية و7 منظمات في تنزانيا زنجبار. وعلاوة على ذلك، وجهت اللجنة الوطنية للانتخابات دعوة للمراقبين المحليين والدوليين للتقدم بطلبات لمراقبة الانتخابات العامة لعام 2020، وتم استلام 114 طلباً.
- 100- ويشترط القانون على منظمات المجتمع المدني أن تؤدي أعمالها بشفافية وأن تخضع للمساءلة عن الأموال الواردة من المانحين، بغية تحقيق الأهداف والجهات المستفيدة. وهيأت تنزانيا البيئة اللازمة لتمكين المنظمات من العمل، وزاد عدد المنظمات المسجلة من 8 047 منظمة عام 2015 إلى 10 745 بحلول أيلول/سبتمبر 2020.
- 101- ويتم توفير بيئة آمنة وتمكينية لجميع الأحزاب السياسية في تنزانيا زنجبار من خلال القانون رقم 1 لعام 2017 المتعلق بمكتب اللجنة الانتخابية في زنجبار، وتعديل قانون الأحزاب السياسية لعام 2018 الذي ينص على حق الأحزاب السياسية في المشاركة في الانتخابات. ويستكمل ذلك عن طريق مدونة أخلاقيات الأحزاب السياسية التي وضعت في عام 2020.

99-134

- 102- اللجنة الانتخابية في زنجبار معنية في المقام الأول بكفالة حق مواطني زنجبار في انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس النواب عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، وذلك باتخاذ تدابير معيارية وإدارية على النحو المشار إليه في الفقرات 20 و22 و23 و97 و99 و101.

حقوق ملكية الأراضي (134-102)

- 103- حسنت تنزانيا تقديم الخدمات من أجل توضيح حقوق ملكية الأراضي عن طريق تشكيل المجلس الاستشاري الوطني للأراضي⁽⁷⁹⁾، واستحداث نظم إلكترونية لدفع الفواتير المتصلة بالأراضي وتسريع تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي. وشكلت الحكومة أيضاً لجنة تضم ثماني وزارات قطاعية لمعالجة النزاعات على الأراضي في 975 قرية.
- 104- وتمت تدخلات استراتيجية شملت نشر نظام معلومات متكامل لإدارة الأراضي يوفر الخدمات المتعلقة بالأراضي وتوعية الجمهور بسياسات الأراضي والقوانين واللوائح ذات الصلة⁽⁸⁰⁾.
- 105- وأنشئت لجنة للأراضي في تنزانيا زنجبار، وأدى استعراض قانون حياة الأراضي رقم 6 لعام 2018 بشأن منح تعويضات عن الأراضي إلى تعزيز إدارة الأراضي. وشمل ذلك زيادة عمليات مسح الأراضي (612 عملية مسح) وإيجار الأراضي (منح 447 عقد إيجار) وإعداد الخرائط (رسم 619 خريطة). كما حدثت زيادة في التنمية الحضرية والريفية من عام 2016 إلى عام 2020 حيث تم تطوير 5 بلدات وتحسين 4 مساحات مفتوحة.

106- ومن أجل التعجيل بالفصل في المنازعات المتعلقة بالأراضي، زيد عدد القضاة في محاكم الأراضي من 5 قضاة في عام 2016 إلى 6 قضاة في عام 2020، وزاد عدد المحاكم التي تنظر في منازعات الأراضي من محكمة واحدة في عام 2016 إلى 4 محاكم في عام 2020، وتمت تسوية 832 نزاعاً على الأراضي بحلول عام 2020.

103-134

107- يجري استعراض سياسة الأراضي في تنزانيا لعام 1995 لمعالجة قضايا عدم المساواة في نظام حيازة الأراضي بين المرأة والرجل، والحصول على الأراضي دون تمييز، والقيود التي تفرضها العادات والممارسات الثقافية.

108- وفي تنزانيا زنجبار، وضعت سياسة الأراضي لعام 2018 التي تتضمن استراتيجية السياسة العامة بشأن المسائل الجنسانية والفئات الضعيفة.

التعليم (103-134، 109-134، 112-134، 113-134، 114-134، 116-134)

109- تنفذ تنزانيا سياسة التعليم المجاني لجميع الأطفال على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي وتخصص 24 مليار شلن شهرياً لهذا الغرض (10,3 مليون دولار أمريكي)، وصرفت مبلغاً مقداره 945 987 مليار شلن من عام 2016 إلى آب/أغسطس 2019. وقد أدى هذا الاستثمار إلى زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الابتدائية الحكومية من 8 342 284 في عام 2016 إلى 10 460 785 في عام 2020، والطلاب المسجلين في المدارس الثانوية العامة من 1 469 589 في عام 2016 إلى 2 172 257 في عام 2020⁽⁸¹⁾.

110- كما تنفذ تنزانيا برنامج تحسين جودة التعليم الثانوي بهدف تمكين الفتيات من خلال التعليم الثانوي والمهارات الحياتية والحد من الحواجز التي تحول دون تعليم الفتيات عن طريق تيسير وصولهن إلى المدارس الثانوية⁽⁸²⁾.

111- وتم تحسين بيئات التدريس والتعلم على مستوى التعليم التقني والمهني من خلال إعادة تأهيل معدات التدريب في 40 كلية تدريب، وتزويد كلية أروشا التقنية بمعدات تعليمية جديدة، وبناء وإعادة تأهيل 10 مراكز مهنية قادرة على استيعاب 5 000 طالب. كما عززت بيئة التدريس والتعلم في التعليم العالي عن طريق زيادة القروض الممنوحة لطلاب التعليم العالي من 341 مليار شلن في عام 2016 إلى 450 مليار شلن في عام 2020.

112- وتنفذ تنزانيا زنجبار أيضاً سياسة التعليم المجاني ونفذت خطة تطوير التعليم في زنجبار للفترة 2017-2018. وقد أنشئت مدارس خاصة للبنات فارتفع عدد المدارس من مدرسة واحدة في عام 2016 إلى 3 مدارس في عام 2020، وأنشئ 22 مركزاً علمياً في عامي 2019 و2020 لتشجيع الفتيات على دراسة العلوم⁽⁸³⁾ وهناك أيضاً برامج تغذية مدرسية، وتم إنشاء منصتين تعليميتين على الإنترنت في عام 2020.

111-134

113- وحُسنّت مرافق المياه والصرف الصحي في المدارس وتم بناء 6 629 دورة مياه بين عامي 2015 و2020. وتم بناء 247 مرفقاً للغسيل في عام 2020، ويستمر تشييد دورات المياه في المدارس. وأجري في عام 2018 تقييم لشبكات مياه المدارس والصرف الصحي في تنزانيا زنجبار.

110-134، 115-134

114- تواصل تنزانيا الاستثمار في قطاع التعليم بغية تعزيز التعليم للجميع عن طريق تحسين بيئة التدريس والتعلم في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي. وتم بين عامي 2015 و2020 بناء 2 898 فصلاً و6 629 دورة مياه و535 نزلاً و61 داراً للمعلمين و76 قاعة اجتماع و16 مبنى إدارياً. وتمت صيانة 65 مدرسة ثانوية قديمة و17 كلية معلمين. كما تم تجهيز 1 696 مدرسة بأجهزة مختبرات للفيزياء والكيمياء والأحياء.

115- وكان عدد المدارس الابتدائية 17 174 مدرسة في عام 2016 (16 109 مدرسة حكومية و1 065 مدرسة خاصة) وبلغ العدد 18 152 مدرسة في عام 2020 (16 406 مدرسة حكومية و1 746 مدرسة خاصة). وكان عدد المدارس الثانوية 4 759 مدرسة في عام 2016 (3 614 مدرسة حكومية و1 145 مدرسة خاصة) وبلغ العدد 5 143 مدرسة في عام 2020 (3 863 مدرسة حكومية و1 280 مدرسة خاصة).

116- كما أنشأت تنزانيا زنجبار مركزاً للتدريب المهني، ومدارس مجتمعية⁽⁸⁴⁾، وشيدت 8 مدارس جديدة في المناطق النائية والمكتظة بالسكان في عام 2020.

120-134، 118-134

117- تواصل تنزانيا تنفيذ استراتيجية التعليم الشامل (2012-2017 و2018-2021). وأنشئت مدرسة ثانوية جديدة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة تستوعب 640 طالباً⁽⁸⁵⁾، واشترت أدوات تعليمية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك مطبوعات بطريقة براي، وتوفير مدربين على كلام، وعدادات صوتية، وعصي بيضاء⁽⁸⁶⁾.

118- وفي تنزانيا زنجبار، قدم الدعم للمدارس التي تضم ذوي الاحتياجات الخاصة، وزودت جامعة زنجبار الحكومية بأجهزة مساعدة وآلات براي. وطوّر برنامجان يستهدفان الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس التي تقبل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتتطلب معلمين وأدوات لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة⁽⁸⁷⁾. كما طورت برامج تعليمية شاملة لمستوى الشهادة الثانوية والدبلوم.

مياه الشرب المأمونة والنظيفة (104-134، 105-134)

119- زادت نسبة الأشخاص الذين يحصلون على مياه الشرب النظيفة والأمنة في المناطق الريفية من 47 في المائة عام 2015 إلى 70,1 في المائة عام 2020، وزادت النسبة في المناطق الحضرية من 74 في المائة عام 2015 إلى 84 في المائة عام 2020. وتم تنفيذ 1 423 مشروعاً مائياً في الفترة من 2015 إلى 2019، منها 1 268 مشروعاً في المناطق الريفية و155 مشروعاً في المناطق الحضرية⁽⁸⁸⁾.

120- وتمكنت سلطات المياه والصرف الصحي الحضرية، بحلول آذار/مارس 2020، من توفير الربط بشبكة الصرف الصحي والتخلص من مياه الصرف باستخدام مركبات خاصة لنقل المخلفات إلى محطات المعالجة، وتم تحقيق هدف الربط بخدمة الصرف الصحي بنسبة 30 في المائة بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2020⁽⁸⁹⁾. وعلاوة على ذلك، تمت صيانة 1 384 خزاناً لتتقية المياه بالفحم و103 آبار بحلول عام 2020 لتحسين النظافة الصحية بالحد من انتقال الأمراض من الحيوانات إلى البشر عن طريق المياه⁽⁹⁰⁾.

121- وتأسست هيئة تنظيم الخدمات العامة في زنجبار في عام 2016 لضمان توفير مياه الشرب النظيفة والأمنة. وزاد إنتاج المياه من 55 406 606 من أمتار مكعبة في عام 2016 إلى 749 415 608 أمتار مكعبة في عام 2020. كما تم حفر 64 بئراً وبناء 7 خزانات مياه بحلول عام 2020⁽⁹¹⁾.

نظام الرعاية الاجتماعية (106-134)

122- تدعم تنزانيا كفالة وتبني الأطفال الضعفاء عن طريق توفير الرعاية الأسرية، ولا تشجع على تقديم الرعاية في مؤسسات. وتمت كفالة 57 طفلاً في الفترة 2016-2017، و37 طفلاً في الفترة 2019-2020. وتم تبني 21 طفلاً في الفترة 2016-2017، و24 طفلاً في الفترة 2019-2020. ووضعت السلطات المحلية برنامجاً أطلقت عليه "الشخص المناسب"، بهدف وضع الأطفال المشردين تحت رعاية شخص لائق تحدده السلطات. ويجري تنفيذ البرنامج في 4 مناطق⁽⁹²⁾.

123- ونظمت حملات للتوعية في مجال مهارات الأبوة والأمومة الإيجابية في المجتمع المحلي باستخدام دليل التدريب على الأبوة والأمومة لعام 2017 والمبادئ التوجيهية الوطنية للأبوة والأمومة لعام 2020⁽⁹³⁾.

124- وأنشئت في تنزانيا زنجبار وحدات لحماية الأطفال وتقديم الدعم للدور الآمنة لحماية الأطفال. ويوجد هاتف مجاني للمساعدة "116" للإبلاغ عن العنف الجنساني، وأنشئت مجالس للأطفال في كل محليات المقاطعات. كما تقدم المراكز الجامعة في مستشفيات المقاطعات ومكاتب الشؤون الجنسانية والطفل التابعة لمراكز الشرطة المشورة في مجال الرعاية الاجتماعية للضحايا والمشتكين.

46-137، 69-137

125- في إطار الجهود الرامية إلى توسيع نظام الرعاية الاجتماعية، وضعت تنزانيا مبادئ توجيهية لتشخيص حالات الأطفال الضعفاء ورعايتهم (2019)، إلى جانب مبادئ توجيهية لإنشاء وتشغيل دور كبار السن (2019)، وتواصل تدريب موظفي الرعاية الاجتماعية في 40 منطقة لتمكينهم من تحديد أشخاص جديرين بالثقة يستفاد منهم في تعزيز حماية وسلامة الأطفال المعرضين للخطر. ويمكن التدريب من تحديد هوية 295 شخصاً، ووضع 527 طفلاً تحت رعاية أشخاص جديرين بالثقة. وعلاوة على ذلك، تواصل تنزانيا توفير الضروريات (الغذاء والملبس والمأوى والرعاية الصحية)، حيث تلقى 349 من كبار السن (149 رجلاً و200 امرأة) هذه الخدمات في 13 دار رعاية؛ ووضعت برامج تتعلق بفصل الأطفال. وفي الفترة 2015-2016 إلى عام 2020، أنفقت تنزانيا مبلغ 2 579 386 570 شلناً لتلبية هذه الاحتياجات.

126- وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتوفير السكن ميسور التكلفة، أعدت تنزانيا خرائط لمناطق مختارة في عام 2016 لتسريع مسح الأراضي ورسم الخرائط والتخطيط للاستفادة من الأراضي؛ وتمكين الأشخاص من الحصول على سكن لائق وبأسعار معقولة كملك أو مستأجرين؛ وواصلت التوعية بالسياسات والقوانين واللوائح المتعلقة بالأراضي⁽⁹⁴⁾.

127- وعلاوة على ذلك، تم تقديم التوعية في مجال الرهن العقاري وملكية الوحدات السكنية/الملكية المشتركة. وأنشئت أربع تعاونيات سكنية، وجرى تحديث المعلومات المتعلقة بالتعاونيات الإسكانية مثل أنواع المنازل التي شيدت، ومصادر الدخل والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمواقع، وإدارة الجمعيات التعاونية الإسكانية. وأعد مشروع وثيقة بشأن معايير الإسكان ومبادئ توجيهية بهذا الشأن؛ وتم توفير تكنولوجيات السكن منخفض التكلفة لعامة الجمهور وصغار العاملين في البناء، بما في ذلك آليات صناعة الطوب.

128- وتنفذ تنزانيا زنجبار القانون المتعلق بشؤون كبار السن رقم 2 لعام 2020. وتم تفعيل هذا القانون بإنشاء دارين للرعاية السكنية لكبار السن. وفي عام 2016، قدمت الرعاية لـ 125 شخصاً في دور الرعاية السكنية، وكان عددهم 126 شخصاً في عام 2020.

الصحة (105-134)

129- لضمان توفير الرعاية الصحية، زادت الميزانية المخصصة لبرامج وأنشطة قطاع الصحة بنسبة 13 في المائة من الفترة 2016-2017 إلى 2019-2020، حيث ارتفع المتوسط السنوي للإنفاق الفعلي بنسبة 35 في المائة⁽⁹⁵⁾.

130- وأدى ذلك إلى زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلاد مع زيادة عدد المرافق الصحية من 7 680 في عام 2016 إلى 8 458 في عام 2020 أي ما يعادل زيادة بنسبة 10,1 في المائة. وزاد عدد المستشفيات من 263 مستشفى في عام 2016 إلى 369 مستشفى في عام 2020، وزاد عدد المراكز الصحية من 758 في عام 2016 إلى 926 في عام 2020، وزاد عدد المستوصفات من 6 658 مستوصفاً في عام 2016 إلى 7 163 مستوصفاً في عام 2020. وتشمل الأرقام زيادة عدد مستشفيات المجالس من 77 مستشفى في عام 2015 إلى 147 مستشفى في عام 2020⁽⁹⁶⁾. كما تم بناء 8 مستشفيات مركزية⁽⁹⁷⁾. وإعادة تأهيل 23 من المستشفيات المركزية⁽⁹⁸⁾. وزاد عدد المستشفيات التي تقدم خدمات صحية متخصصة للغاية من 5 مستشفيات في عام 2015 إلى 9 مستشفيات في عام 2020⁽⁹⁹⁾.

131- وتحسنت خدمات التخصصات الدقيقة في مستشفى موهبيلي الوطني المركزي الذي يوفر عمليات زرع الكلى، وفي معهد موهبيلي لجراحة العظام، وفي معهد جاكايا كيكويتي للقلب حيث تجرى جراحة القلب المفتوح، وفي مستشفى بنيامين مكابا الذي يجري عمليات زرع الكلى⁽¹⁰⁰⁾.

132- وفي تنزانيا زنجبار، ارتفع عدد المرافق الصحية من 158 في عام 2016 إلى 167 في عام 2020. وبلغت نسبة الأطباء إلى المرضى 1:6 272 في عام 2017 وتحسنت إلى 1:4 445 في عام 2020⁽¹⁰¹⁾. وبلغت نسبة الممرضين إلى المرضى 1:1 258 في عام 2020 مقارنة بـ 1:1 324 في عام 2016. كما زاد عدد العاملين الصحيين المعيّنين من 662 في عام 2016 إلى 785 في عام 2020. وزاد عدد الاختصاصيين مثل أطباء النساء وأطباء القلب وإخصائي العيون والأشعة، وتراجعت نسبة المرافق الصحية التي تعتمد على الأدوية الأساسية من 66 في المائة عام 2016 إلى 10 في المائة عام 2020⁽¹⁰²⁾.

107-134، 108-134

133- فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، انخفضت وفيات الأمهات من 556 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي في عام 2016 إلى 197 لكل 100 000 مولود حي في عام 2020. وتراجعت وفيات المواليد من 25 لكل 1 000 مولود حي في عام 2016 إلى 7 لكل 1 000 مولود حي في عام 2020. وتراجعت وفيات الأطفال دون سن سنة واحدة من 43 لكل 1 000 مولود في عام 2016 إلى 9 لكل 1 000 مولود في عام 2020، كما انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 67 حالة وفاة لكل 1 000 مولود في عام 2016 إلى 11 حالة وفاة لكل 1 000 مولود في عام 2020.

134- وخلال الفترة 2019-2020، تمكنت نسبة 81 في المائة من النساء الحوامل من القيام بـ 4 زيارات إضافية لعيادات ما قبل الولادة مقارنة بنسبة 39 في المائة في الفترة 2015-2016، مما يعني أن المزيد من النساء الحوامل يتلقين رعاية ومشورة جيدة بشأن الطرق الآمنة لتحديد النسل. كما زاد عدد النساء الحوامل اللاتي يلدن في مرافق الرعاية الصحية من 64 في المائة في الفترة 2015-2016 إلى 83 في المائة في الفترة 2019-2020. ويرجع ذلك إلى التحسينات التي أدخلت على تقديم الخدمات الصحية. وتحقق ذلك أيضاً عن طريق تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لخارطة الطريق الرامية إلى تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد وصحة الطفل والمراهق في تنزانيا (2016-2020). والتزمت تنزانيا أيضاً بالاستراتيجية

العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهق للفترة 2016-2030، لتوجيه التخللات في إطار الخطة الموحدة الثالثة لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

135- وانخفضت نسبة وفيات الأمهات في تنزانيا زنجبار من 277 لكل 100 000 مولود حي في عام 2016 إلى 166 لكل 100 000 مولود حي في عام 2019⁽¹⁰³⁾. وانخفض معدل وفيات المواليد من 73 لكل 1 000 مولود حي في عام 2015 إلى 53 لكل 1 000 مولود حي في عام 2020، ويتم التصدي لوفيات الأطفال عن طريق زيادة الخدمات والمراكز الصديقة للشباب حيث زاد عددها من مركزين في عام 2016 إلى 8 مراكز في عام 2020⁽¹⁰⁴⁾.

برامج التنمية (121-134 . 124-134)

136- نجحت تنزانيا في تنفيذ رؤية التنمية 2025، وحققت هدفها المتمثل في أن تكون من البلدان المتوسطة الدخل قبل 5 سنوات من التاريخ المستهدف، حيث صنف البنك الدولي تنزانيا ضمن هذه الفئة في تموز/يوليه 2020.

123-134

137- اتخذت تنزانيا من خلال هيئة الإيرادات التنزانية، المكلفة بتحصيل الإيرادات، تدابير لمعالجة التهرب الضريبي ونشرت شعار "حرر إيصلاً كلما بعث، واطلب إيصلاً كلما اشترت". كما تكافح التهرب الضريبي عن طريق تعريف دافعي الضرائب بالنظم الضريبية وأهمية دفع الضرائب، وتحسين السياسات المتعلقة بيئة الأعمال التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق لامركزية الضرائب بغية تيسير تحصيل الضرائب، وخفض نسبة الضرائب من أجل تشجيع المزيد من الناس على دفع الضرائب طوعاً.

138- وتم أيضاً تعزيز نظام تحصيل الضرائب وتعزيز التدابير الرامية إلى زيادة التحصيل⁽¹⁰⁵⁾. وأدت تدابير السيطرة على الإنفاق العام إلى زيادة متوسط التحصيل الشهري من 850 مليار شلن في عام 2015 إلى 1,3 تريليون شلن في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغت الإيرادات 1,987 تريليون شلن، وهو أعلى مستوى في تاريخ تحصيل الإيرادات الشهرية في البلد⁽¹⁰⁶⁾.

139- وأنشأت تنزانيا زنجبار إدارة للسياسة الضريبية والمالية في عام 2019 تنظم سياسات التحصيل الضريبي والإدارة، بما في ذلك فرض قيود لمنع التهرب الضريبي. كما عدلت القوانين الضريبية بغية الحد من التهرب الضريبي⁽¹⁰⁷⁾. وتشمل الجهود الأخرى لمكافحة التهرب الضريبي فرض عقوبات شديدة على المتهربين من الضرائب، وتنظيم حملات توعية ضريبية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز القدرة التنظيمية، وإنشاء نظم إلكترونية لتسجيل دافعي الضرائب، وتنظيم منتديات لأصحاب المصلحة بشأن المسائل الضريبية⁽¹⁰⁸⁾.

125-134

140- تنفذ تنزانيا الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ لعام 2012 التي تتضمن تدابير لكل قطاع بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ. وهناك أيضاً عدة مشاريع تركز على آثار تغير المناخ⁽¹⁰⁹⁾، بما في ذلك الدعم الاستراتيجي المقدم لتنزانيا في مجال الاستعداد لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها بحلول عام 2022⁽¹¹⁰⁾، والإدارة المستدامة لأراضي مستجمعات مياه بحيرة نياسا، والتكيف مع تغير المناخ في حوض بحيرة فيكتوريا، والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية من أجل تعزيز قدرة الريف على الصمود⁽¹¹¹⁾.

141- وأدرجت تنزانيا مسائل تغير المناخ في جميع المناهج الدراسية منذ عام 2015، بما في ذلك الدراسات العامة والجغرافية⁽¹¹²⁾.

142- وشيدت 5 جدران في تنزانيا زنجبار كإجراء لتخفيف حدة تسرب المياه المالحة وحماية المناطق السكنية⁽¹¹³⁾، وتم تشييد جدارين لحماية المناطق الزراعية⁽¹¹⁴⁾. وهناك حملات مستمرة للتوعية بتغير المناخ عن طريق بث 26 برنامجاً تلفزيونياً و90 برنامجاً إذاعياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلاً عن إنشاء نوادي مدرسية للبيئة⁽¹¹⁵⁾.

101-134

143- تقوم وزارة المالية والتخطيط حالياً باستعراض السياسة السكانية الوطنية لعام 2006 واستراتيجية تنفيذها من أجل مراعاة التغييرات التي تحدث داخلياً وعلى الصعيد العالمي من خلال تقييم المتغيرات السكانية، فضلاً عن الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والتحديات التي تحدث أثناء تنفيذها. وتجري الاستعراض جهات فاعلة حكومية وغير حكومية من أجل تنسيق وتوجيه السياسات والاستراتيجيات والبرامج الأخرى على نحو يضمن تحقيق التنمية المستدامة.

144- وفي الوقت الراهن، تقوم عدة جهات صاحبة مصلحة بتنفيذ السياسة الوطنية للسكان لعام 2006، وتمكنت هذه الجهات من تحديد هدف مشترك نحو خفض وفيات الأمهات، وتحسين خدمات الصحة الإنجابية، والحد من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتمكين الشباب والمعوقين وكبار السن والنساء، وتوفير فرص العمل، فضلاً عن تهيئة البيئة للتنمية المستدامة.

تدابير مكافحة الفساد (126-134، 127-134، 128-134)

145- تتعامل تنزانيا بصرامة مع قضايا الفساد عن طريق ضمان استكمال المرحلة الثالثة من الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لمكافحة الفساد للفترة 2017-2022، التي بدأ تنفيذها منذ تموز/يوليه 2017⁽¹¹⁶⁾. وتنتظر الاستراتيجية والخطة أيضاً في وضع رؤية التنمية لعام 2025، ويشرف على تنفيذهما المكتب المعني بمنع ومكافحة الفساد. كما تنفذ تنزانيا برنامجاً أطلق عليه "العمل المستدام من أجل مكافحة الفساد في تنزانيا" يهدف إلى التصدي للفساد على جميع المستويات⁽¹¹⁷⁾.

146- وتشمل الجهود الأخرى في هذا المجال العمليات المتعلقة بالعمال الوهميين والتهرب الضريبي والطلاب الوهميين خلال الفترتين 2016-2017 إلى 2018-2019، والتي مكنت من استعادة ما مجموعه 167,78 مليار شلن. وجرى تتبع الإنفاق العام المتعلق بـ 353⁽¹¹⁸⁾. مشروعاً تنموياً بين عامي 2016 و2020 الذي بلغ 68 547 157 193,3 شلناً تنزانياً. وفي الفترة 2019-2020، فحص مكتب منع ومكافحة الفساد أنظمة تجميع الإيرادات في البلديات ومجالس المقاطعات في 20 منطقة وقدم المشورة بشأن النتائج⁽¹¹⁹⁾. وفي الفترة 2019-2020 استعاد المكتب ما مجموعه 96 021 886 014,97 شلناً من خلال رصد استخدام الأموال العامة في مشاريع التنمية. كما أجرى المكتب دراسة خلال الفترة بين عامي 2018 و2020 عن مسألة الفساد الجنسي في مؤسسات التعليم العالي، الذي من شأنه إعاقة التنمية الشخصية⁽¹²⁰⁾.

147- ويجري تنفيذ استراتيجية زنجبار المتكاملة لمكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية لعام 2018 على المستويين الوطني والقطاعي. والجهود المبذولة لمكافحة الفساد من قبل وكالة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية في زنجبار شملت إنشاء مركز اتصال هاتفي مجاني في عام 2018 وإنشاء 43 مركزاً

لمكافحة الفساد، والتتقيف بشأن الفساد في جميع المحليات "شبهياً" البالغ عددها 195 محلية، وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير بث 35 برنامجاً تلفزيونياً و148 برنامجاً إذاعياً وطباعة 14 792 كتيباً ومجلة بشأن مكافحة الفساد⁽¹²¹⁾.

129-134

148- أنشأت الهيئة القضائية في تنزانيا دائرة في المحكمة العليا لمكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية بدأت عملها في 7 تموز/يوليه 2017. وتم وضع قواعد (إجراءات) في عام 2016 لمكافحة الجريمة الاقتصادية والمنظمة (شعبة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية)، من أجل تسريع البت في قضايا الفساد الخطيرة في غضون 9 أشهر. وتم بحلول نهاية عام 2020 تحديد 127 قضية تتعلق بالفساد والنظر في 380 طلباً للإفراج بكفالة، وبلغت نسبة البت في القضايا 95 في المائة.

التسجيل الشامل للمواليد (136-14، 136-15)

149- قررت تنزانيا عن طريق الوكالة المعنية بالتسجيل والإعسار والوصاية إعفاء رسوم تسجيل المواليد في إطار برنامج تسجيل المواليد دون سن الخامسة⁽¹²²⁾. ونتيجة لذلك، ارتفع تسجيل المواليد دون الخامسة من 13 في المائة عام 2016 في 3 مناطق إلى 55 في المائة عام 2020 في 18 من مناطق البلد البالغ عددها 26 منطقة. وزاد عدد الأطفال المسجلين من 139 في عام 2016 إلى 7 443 في عام 2020. وتم أيضاً تعزيز تسجيل الأطفال دون الخامسة في عام 2019 عن طريق إنشاء منصة على الإنترنت لتسجيل المواليد والوفيات.

150- وفي عام 2017، تمت مراجعة عملية التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، مما أدى إلى جعلها لامركزية عن طريق نقلها من الحكومة المركزية إلى سلطات الحكم المحلي من أجل تسجيل المواليد والوفيات⁽¹²³⁾. وتقوم الحكومات المحلية بتسجيل الأطفال دون الخامسة عن طريق موظفي الرعاية الاجتماعية في المجالس تحت إشراف موظفي الرعاية الاجتماعية الإقليميين.

151- وتنظم حملات توعية عامة بأهمية تسجيل المواليد خلال المعارض التجارية والمهرجانات الوطنية التي يتم في أثنائها تسجيل أطفال المدارس الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و17 سنة⁽¹²⁴⁾. وهناك حملات توعية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والمنشورات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية.

152- وأصدرت تنزانيا زنجبار قانون تسجيل المواليد لعام 2018 الذي عزز نظام التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وأنشئت مكاتب تسجيل في 11 مقاطعة بحلول عام 2020، وهناك توعية عامة مستمرة بأهمية تسجيل المواليد عن طريق تنظيم برامج توعية وبرامج تلفزيونية وإذاعية، وتم تنفيذ أربعة برامج توعية في عام 2020.

رابعاً- الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والمعوقات

الإنجازات وأفضل الممارسات

153- سجلت تنزانيا إنجازات مهمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) قفزت تنزانيا من بلد فقير إلى الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل في عام 2020؛

(ب) بقيت تنزانيا بلداً مستقراً سياسياً يعمه السلم والأمن؛

(ج) نجحت تنزانيا في تنفيذ خطة العمل الوطنية الأولى لحقوق الإنسان، 2013-2017، التي ساهمت في التزام مختلف أصحاب المصلحة بحقوق الإنسان والشعوب، وأدت كذلك إلى تعميم منظور حقوق الإنسان في مختلف السياسات والتشريعات والبرامج الإنمائية؛

(د) قدمت تنزانيا استعراضها الوطني الطوعي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة رقم 4 و8، و10، و13، و16 و17 في تموز/يوليه 2019⁽¹²⁵⁾، ولا تزال تفعل ذلك في مجالات أخرى؛

(هـ) فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية، شرعت تنزانيا في تنفيذ التحول إلى التصنيع فأُنشئت 477 مصنعاً شملت مصنعين كبيرين و460 مصنعاً متوسطاً و3406 مصنعاً صغيراً و4410 مصنعاً صغيراً للغاية. وأدى ذلك إلى زيادة العدد الإجمالي للمصانع من 52633 في عام 2015 إلى 61110 في عام 2020، وبالتالي معالجة القضايا المتعلقة بالتوظيف.

(و) في عام 2020، كانت تنزانيا من البلدان الرائدة في أفريقيا في كهرية الريف بنسبة تغطية بلغت 74 في المائة؛

(ز) واصلت تنزانيا بالتعاون مع شركائها تنفيذ إطار قانوني لحماية الثروة الطبيعية والموارد الطبيعية واستخدامها استخداماً فعالاً. وقد أمكن تحقيق ذلك عن طريق سن القانون 449 المتعلق بالثروة والموارد الطبيعية (السيادة الدائمة) الذي يساعد على تنفيذ دستور تنزانيا وقرار الجمعية العامة 1803 (الدورة السابعة عشرة) الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 1962 بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية؛

(ح) شرعت تنزانيا في تحسين بنيتها التحتية للنقل عن طريق تشييد خطوط سكك حديد قياسية تربط جميع أنحاء البلد، وأعدت إحياء الناقل الجوي الوطني بشراء 8 طائرات جديدة و4 رادارات، وتشييد 37000 كيلومتر من الطرق والمدرجات في المطارات كجزء من الجهود الرامية إلى تيسير أعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛

(ط) واصلت تنزانيا كهرية الريف عن طريق وكالة الطاقة الريفية، وبناء محطة يوليوس نيريري للطاقة الكهرومائية التي ستمكن البلد من توليد الكهرباء بأسعار زهيدة للاستخدام المنزلي والصناعي.

التحديات والقيود

154- عادة ما تكون النجاحات مصحوبة بتحديات وعقبات، لكن تنزانيا تواصل التصدي لها بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين:

(أ) لا يزال مفهوم الحقوق والواجبات والموازنة بينهما من المهام الجاري العمل عليها في المجتمع التنزاني. ويفكر البعض في الحصول على المزيد من الحقوق دون إدراك أن عليهم واجبات متساوية تجاه بعضهم البعض وتجاه أمتهم ومنطقتهم والمجتمع الدولي. ويدخل ذلك بالتالي في إطار التنقيف العام والتوعية المستمرة؛

(ب) تحول البلد للتو إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في عام 2020. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لتمكين البلد من التحول إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الأعلى، والتقدم تدريجياً نحو تحقيق رؤية خطة التنمية الوطنية لعام 2025، وخطة الاتحاد

الأفريقي لعام 2063، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 التي تنطوي على تحقيق حقوق الإنسان والشعوب. ويتواصل العمل في هذا المجال؛

(ج) هناك نقص في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية قد يعوق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها. وذلك من المجالات التي تعمل تنزانيا على معالجتها في سياق مواصلة تنفيذ مختلف المشاريع ذات الصلة.

خامساً- الأولويات الوطنية الرئيسية

- وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية ثانية بشأن حقوق الإنسان.
- تقديم تقارير الدولة الطرف إلى اللجان المعنية.
- زيادة تقديم المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة.
- ترجمة القوانين والأنظمة القائمة من الإنجليزية إلى السواحلية.
- الاستخدام الفعال للتكنولوجيا من أجل تعزيز الحق في التنمية.
- الشروع في تنظيم حملة وطنية لتعزيز الحقوق والواجبات.
- تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة للتنمية الخمسية بما يتماشى مع رؤية التنمية لعام 2025، وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 فيما يتعلق بحقوق الإنسان والشعوب.

سادساً- توقعات الدولة المعنية بشأن بناء القدرات وطلبات الدعم التقني والدعم الذي تلقتة

155- تواصل الدولة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤسسات الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيين، والمؤسسات المالية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، بغية الحصول على المساعدة التقنية والدعم لبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان والشعوب، من أجل تحقيق أولوياتها الوطنية الرئيسية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

Notes

- ¹ Note that the URTratified the Convention on the Rights of the Child on 1st June 1991 and the Rome Statute on 20th August 2002.
- ² Legislation enacted and amended in Tanzania Mainland is attached as **Annexure-1** and legislation enacted amended in Zanzibar is attached as **Annexure-2**.
- ³ Section 44 of Cap. 21.
- ⁴ Section 1 of the Schedule to Cap. 21.
- ⁵ Section 6A (2) of Cap. 258.
- ⁶ The Penal Code, Cap. 16 was amended by the Written Laws (Miscellaneous Amendment) Act No 2 of 2016 whereby Female Genital Mutilation (FGM) of a person above 18 years is prosecuted as an offence of grievous bodily harm and The Evidence Act, Cap. 6 was amended to require a child of a tender age to testify without making an oath or affirmation but before giving such evidence.
- ⁷ Section 151 of the Criminal Procedure Act, No. 7 of 2018 through Misc. Amendment Act, No. 1 of 2021.
- ⁸ A chart depicting increase in the budget allocation for the CHRAGG is attached as **Annexure-3**.

- ⁹ Article 130 (2) of the Constitution of the URT, 1977 provides that the CHRAGG shall be an autonomous department and shall not be bound to comply with directive or orders of any person or any department of government, or any opinion of any political party or of any public or private sector institution.
- ¹⁰ Section 14 (1) stipulates that except as provided by the Constitution, the Commission shall be an independent department and the Commissioners shall not, in the performance of their functions, be subject to the direction or control of any person or authority.
- ¹¹ CHRAGG headquarters is in Dodoma and branch offices are in Zanzibar, Mwanza, Lindi and Dar es salaam.
- ¹² Complaints can be raised under Section 40 of the National Election Act, Cap. 343 and Section 42(8) of the Local Government Election Act, Cap. 292. Candidates who were aggrieved by the decision of the Returning Officer were allowed to lodge appeals to the Commission for redress.
- ¹³ Section 57 of Cap. 343.
- ¹⁴ The early voting system considers segments of the society which would be otherwise unable to vote on the designated day such as the police and persons involved in the voting process itself.
- ¹⁵ This was done through the Establishment of the Zanzibar Electoral Commission Office Act, No.1 of 2017.
- ¹⁶ Achievements of the NHRAP include mainstreaming the NHRAP into Action Plans of all MDAs, LGAs, CSOs and Trade Unions. The NHRAP enhanced human rights knowledge to the public through human rights education and training whereby 2,249 people including public servants and representative of CSOs were trained on human rights approaches. Public servants trained were from MDAs, LGAs, the Judiciary-Magistrates, secondary school teachers and tutors. 19,230 copies of the NHRAP were disseminated to the general public and the NHRAP led to incorporation of human right education in primary and secondary school curriculum and established 254 Human Rights Clubs in secondary schools.
- ¹⁷ The EU supported aspects of Business and Human Rights and Prisons Visits.
- ¹⁸ These included SOMO and Dignity.
- ¹⁹ The module is being taught in all police courses including basic recruitment, leadership, on-job training, and other special training sessions.
- ²⁰ This was funded by the Government, the Red Cross and Cornell University.
- ²¹ The relief aid included 22 tons of rice, 200 tons of maize and 16 tons of drugs.
- ²² These are MINUSCA, MONUSCO, UNAMID, UNFIL, UNISFA and UNMISS.
- ²³ These include UN Missions in Darfur, the Democratic Republic of Congo, South Sudan, Seychelles and Liberia.
- ²⁴ The Government has also been reviewing the Women and Gender Development Policy (2000), the National Ageing Policy (2003), the Nation Cultural Policy (1997), the National Sports Policy (1995), the Youth Development Policy (1996) and the National Investment Policy (1996) which will be aligned with the SDGs.
- ²⁵ Tanzania also began preparing the National Adaptation Plan which intends to achieve SDG.13 on climate change.
- ²⁶ SDG.1 (No poverty), SDG.2 (Zero hunger), SDG.3 (good health and wellbeing), SDG.4 (quality education) and SDG.13 (climate change).
- ²⁷ This will improve natural resource management and livelihoods of lake Nyasa community through sustainable land management systems.
- ²⁸ This activity was supported by UNICEF, UN WOMEN, UNFPA, TCRF and WILDAF.
- ²⁹ The Government launched National Campaigns in 2019 to create awareness on women and children protection namely “Twende Pamoja”, “Ukatili Tanzania Sasa Basi” and “Kampani ya Kutokomeza Mimba na Ndoa za Utotoni.”
- ³⁰ These programs are Funded by the Government. UN Agencies and C SO’s.
- ³¹ These activities are supported by UN Agencies and UNICEF.
- ³² These activities were supported by UNICEF, UN WOMEN and UNFPA.
- ³³ This activity was funded by UNICEF.
- ³⁴ These activities were funded by the Government and Help Age International.
- ³⁵ The Committee on Anti-Human Trafficking has been established where Police Personnel are trained on handling human trafficking issues, sensitization on human trafficking in school clubs and mass media. Focal person at the National level work with INTERPOL to coordinate the investigation of all matters on trafficking of human being.
- ³⁶ Regions of Arusha (1), Dar es Salaam (1), Mwanza (1), Kigoma (1), and Mara (2).
- ³⁷ This activity has been supported by Action Aid.
- ³⁸ The involvements of women in road works in Tanzania play a great role in achieving a coherent vision for economic development and poverty alleviation as well as to; increase gender balance in women participation and contribution in the Construction Industry, increase income and reduce family dependency; and honour the Beijing Protocol.

- 39 The Director General of the Tanzania Meteorological Authority is woman and permanent representative of the URT to the United Nation's World Meteorological Organisation. The Meteorological Management also has a Gender Committee which advises management on gender issues.
- 40 Statistics on Women Economic Empowerment is attached as **Annexure-4**.
- 41 This is under the Prime Minister's Office.
- 42 A total of 3,306,274,000TZS was disbursed to 915 youth economic groups consisting of 2,203 young male and 1,808 young female. Through this program 100 adolescent girls in Kaliua and Uyui Districts in Tabora Region have been facilitating to establish economic groups. Currently there are 10 groups already established and each group has received 2,000,000 TZS as a start-up capital. In addition to that, with young mother's program the project will be replicated in other districts in Tabora Region which have high teenage pregnancy prevalence.
- 43 These activities were funded by ILO and Japan Tobacco International.
- 44 It is being reviewed with the intention of developing a subsequent Action Plan.
- 45 Section 5.
- 46 Through prescribed Form No. ccc 10 made under Order 21 rule 11 of the Civil Procedure Code, Cap. 33.
- 47 Under sections 78(4), 80(3) and 83(3), of the Employment and Labour Relations Act which creates criminal offences for contravening with the specified provisions.
- 48 This was Supported by UNFPA and the Government Budget Fund.
- 49 Section 61(3)(b).
- 50 Schedule 1(1)(g).
- 51 Section 5(6)(g).
- 52 Sect. 88 (1)–(5) of the Employment Act No. 11/2005.
- 53 Sect. 101 (1) and (2) of Public Service Act No.2/2011 on access of the services in the buildings to the persons with disability.
- 54 Sect 134 (1) and (2) and 135 of the Evidence Act no.9/2016.
- 55 The Police Force has formed a Multi-Agency Task Force which is composed of prosecutors and investigators in order to fast track investigation of cases. In combating incidences against persons with albinisms police use both proactive and reactive measures. The trial of these cases is prioritised through special sessions and completed within few days from commencement of hearing.
- 56 H.E Ambassador Dr. Abdallah Possi serving in Germany is a PWA and his brother Dr. Ally Possi also a PWA is a Deputy Permanent Secretary. There are affirmative measures for PWAs to become Members of the Parliament through the special seats window and PWAs serve as Directors, constitute Boards of Trustees and the National Council of Persons with Disabilities.
- 57 During her visit, the Government facilitated a number of meetings at the level of Ministers, Speaker of the Parliament and other senior Government officials. The facilitation of her visit is a clear testimony of the commitment of Tanzania commitment to cooperating with the special mechanisms in the promotion and protection of human rights, specifically the rights of PWAs.
- 58 These include agriculture and small-scale industries such as shoe making industry, soap industry, handicraft industry and furniture making industry in prison areas. Also participating in spiritual services, playing games and sports particularly playing football and draft.
- 59 The Correctional Centres are at Kinumoshi, Hanyegwa Mchana, Kengeja, Tungamaa) and the Children Facility is at Hanyegwa Mchana.
- 60 In 2020 during Legal Aid Week 529,079 women and 412,436 children were educated on various laws including land laws, GBV, matters of inheritance and succession. Thus a total of 941,315 beneficiaries.
- 61 1. The Ministry of Constitutional and Legal Affairs (MOCLA) signed an MOU with the Prisons on Access to Legal Aid Guidelines which has led to establishment of legal aid desks in prisons, training of 18 prison officers as Focal Persons providing legal aid, installation of 18 video conference facilities in the prisons thus enable trials and appeals to proceed. The MOCLA also trained 160 Police Officers in 14 Regions on provisions of legal aid services to women and children in detention places.
- 62 Legal Aid is in the form of legal representation, drafting of legal documents and capacity building.
- 63 Vide G.N No.48 of 2018.
- 64 Vide G.N No 49 of 2018.
- 65 Vide G.N No.50 of 2018.
- 66 Vide the Written Laws (Miscellaneous Amendments) Act, No. 4 of 2019.
- 67 Via the Written Laws (Miscellaneous Amendment) (No.3) Act No. 8 of 2018.
- 68 The objective is to obtain fair resolution of disputes by an impartial arbitral tribunal without undue delay or incurring of unreasonable expense and Regulations to guide the process have been developed.
- 69 This is coordinated by the Ministry of Constitutional and Legal Affairs.

- ⁷⁰ This was through enactment of Written Laws (Miscellaneous Amendment) Act, No. 3 of 2016.
- ⁷¹ The strategy has been established to align relevant policies, laws and practices with the national, regional and international standards and norms with respect to child justice in Tanzania. It also seeks to guide and coordinate policy and legal and procedural reforms deemed necessary from a “system-point-of-view” in order to improve child justice. It aims to sustain the momentum of the progressive reforms achieved during the implementation of the First Child Justice Strategy 2013-2017; and to continue to create a more fair and effective child justice system in Tanzania.
- ⁷² The Judiciary provides a child-friendly environment in all Court buildings as old Court buildings were renovated and painted with drawings. 40 New Modern Court buildings were constructed between 2016 and 2020 and have also considered a friendly environment for children. 1,019 Judicial officers, Prosecutors, Police Officers and Social welfare officers have been trained from 2017 to 2020 on how to handle juvenile cases. Juvenile Courts are also having Magistrates knowledgeable of the Rules and Procedures applicable in Juvenile Courts.
- ⁷³ Mwanza and Dar es Salaam.
- ⁷⁴ The use of video conferences has expedited trial of cases, increased efficiency, transparency, saved time and costs to litigants and enhanced access to justice.
- ⁷⁵ This was through support of the World Bank.
- ⁷⁶ A graph with statistics on legal aid in Zanzibar is attached as **Annexure-5**.
- ⁷⁷ The establishment of Children’s Court at North Unguja-2017.
- ⁷⁸ These include GN.No.133/2018 with the Electronic and Postal Communications (Online Content) Regulations, (GN.No.538) published on 17/7/2020. The Government also amended the Electronic and Postal Communications (Radio and Television Broadcasting Content) Regulations (GN. No. 134) of 2018.
- ⁷⁹ Established by section 17(1) of The Land Act, Cap 113.
- ⁸⁰ Practical Guidelines to improve and strengthen the application of Alternative Dispute Resolution Mechanisms at Ward Tribunal and Village Land Council were prepared and the initiatives to review the system on legal and institutional challenges to enhance accessibility are underway.
- ⁸¹ NBS This is Tanzania 2020.
- ⁸² The programme aims at among other things increasing access to education particularly for girls and women.
- ⁸³ There are ongoing joint education reviews to rate progress and provide recommendations on improvements in the education sector. Community schools are also being built in Pemba. The Education Policy of 2016 is being reviewed. The Zanzibar Education Development Plan (II) is being harmonized with other plans.
- ⁸⁴ In Ndongoni, Pemba.
- ⁸⁵ In Patandi area – Arusha Region.
- ⁸⁶ Statistics on Education concerning Persons with Disability is Attached as **Annexure-6**.
- ⁸⁷ This is compared with no programs for children with disabilities in 2016.
- ⁸⁸ The Government is also conducting an advocacy strategy to “lift carrying of waters from the woman head.”
- ⁸⁹ The Rural Water Agency (RUWASA) is responsible for Construction of Water projects and provision of Water Supply and sanitation in rural areas in collaboration with the Community Based Water Supply and Sanitation Organization CBWSOs. The Water Utilities and Regulatory Authority (EWURA) monitor and regulating the Water Supply and Sanitation services. The Basins Water Boards which is responsible for Management of Water Resources to ensure the sustainability of Water Supply through protection of Water resources.
- ⁹⁰ The Ministry of Livestock and Fisheries initiative.
- ⁹¹ 68,000 water metres were installed which is 30% of the desired coverage. Also 9 new water wells were constructed and 22 old wells maintained. There was also construction of 2 huge water tanks, a 2 million litre tank and a 1 million litre tank. The 2 million litre tank is located in Saateni area and the 1 million litre tank is in Mnara wa Mbao area.
- ⁹² Mwanza, Dar es salaam, Arusha and Iringa.
- ⁹³ These aim at providing positive parenting education to parents/guardians and establishment of parenting Groups to protect children. The activity is financed by Government and UNICEF.
- ⁹⁴ Related activities include curtailing land disputes; regularization of urban unplanned settlements through issuing land titles; strengthening security of tenure for sustainable land use to ensure that land is being utilised to promote rapid social and economic development.
- ⁹⁵ The nominal figure in TZS and figures on health budget allocation are attached as **Annexure-7**.
- ⁹⁶ 2020-Tanzania in Figures by the National Bureau of Statistics (NBS) and the Ministry of Health, Community Development, Gender, Elderly and Children.
- ⁹⁷ Construction of Referral eight (8) Hospitals in the Regions of Njombe, Geita, Simiyu, Songwe, Katavi, Kwangwa, Chato and Ligula.

- ⁹⁸ Rehabilitation of 23 Regional Referral Hospitals such as Mount Meru, Dodoma, Temeke, Ilala, Mwananyamala, Iringa, Kagera, Mawenzi, Sokoine, Ligula, Bombo, Manyara, Mara, Maweni, Mbeya, Sekou Toure, Shinyanga, Singida, Songea, sumbawanga, Tabora, Temeke and Tumbi.
- ⁹⁹ There has been an increase in availability of medicine and facilities as Bugando Zonal Referral Hospital which was equipped with brachy therapy, renal dialysis, CT – Scan, KCMC Referral Hospital equipped with MRI and CT Scan with 128 slice, free distribution of 47,382,746 mosquito nets countrywide, distribution of 586,420 litres of pesticides countrywide for Malaria Vector Control which is locally produced in the URT.
- ¹⁰⁰ There has also been construction of emergency building (EMD) at Tabora Referral Hospital (Kitete), Rukwa, Mara, Mbeya, Iringa, Kilimanjaro (Mawenzi), Ruvuma and Tanga (Bombo) Connection of Telemedicine system to four referral hospitals such as Amana, Mbeya, Muhimbili and Ocean Road Cancer Institute.
- ¹⁰¹ This is beyond the WHO target of 1:10,000 population.
- ¹⁰² These accomplishments were facilitated by policy and administrative measures such as the development of the Training Master Plan of 2016–2020, development of Quality Improvement Plan, the revised Human Resource Development Plan 2019/20–2020/24, development of the Zanzibar Digital Health Strategy and its implementation plan of 2020–2024. Amendment to the Zanzibar Food, Drugs and Cosmetics Act No. 3 of 2017, enactment of the Mnazi Moja Hospital Act. No. 3 of 2016 which makes the hospital autonomous in providing services and establishment of the Community Health Strategy of 2020–2025.
- ¹⁰³ This is due to an increase in number of women attending at least one Anti Natal Clinic (ANC) from 86% in 2016 to 92% in 2019 as a result of facility delivery which has increased from 62% in 2016 to 65.8% in 2019, establishment of a Maternal Prenatal Death Review Committee, review of Standard Operation Procedures related to (RMNCAH) and establishment of Basic Emergency Obstructive Care (BEOC) and Basic Emergency Obstructive Comprehensive Care (BECMOC). There has also been improvement of integrated management of new born and childhood services and increase of public facilities which provide RMNCAH services. This initiative is supported by UNICEF, ADB and USAID.
- ¹⁰⁴ These achievements were also facilitated by the construction of a maternal and health care centres and District Hospitals including a paediatric centre at Kivunge Hospital with 140 bed capacity contributing to improvement of maternal and child health services in the Northern Region of Unguja. Policy guidelines and strategic communications have been developed and reviewed to accomplish this including development of the Quality Assurance Strategic Plan in 2020, review and development of the Human Resource Development Plan 2019/20–2024/25, Development of Required Staffing 2020/21–2024/25, reviewed Community Health Strategy of 2019–2024 and development of Zanzibar Digital Health Strategy of 2020–2025.
- ¹⁰⁵ These include supervising integrity of the staff entrusted with collection of revenue, strengthening of tax laws, improved ICT systems including Electronic Fiscal Device Management System (EFDMS), widening the taxpayers base, reducing tax exemptions and preventing tax evasion loopholes.
- ¹⁰⁶ The non-tax revenue increased from TZS 688.7 in 2014/2015 to TZS 2.4 trillion in 2018/2019. The revenue in Local Government increased from TZS 402.66 billion in 2015/2016 to TZS 661 billion in 2018/2019. This has led to increase in internal revenue from TZS 11.0 trillion in 2014/2015 to TZS 18.5 trillion in 2018/2019.
- ¹⁰⁷ These laws include, the Value Added Tax Act No 4/1998, the Petroleum Lev Amendment of tax laws aiming to curb tax evasion (the value Added Tax Act no 4/1998, The petroleum levy Act no 1/1995 Hotel Levy Act no. 1/1995, Port service Act, Stamp Duty Act no 7/2017, public Finance Management Act No 12/2016.
- ¹⁰⁸ These activities have been supported by the Government, the African Development Bank (ADB), the IMF and NORAD.
- ¹⁰⁹ These are being implemented by the Vice President’s Office (Environment).
- ¹¹⁰ This project aims to reduce and slow down the use of emission from deforestation and forest degradation.
- ¹¹¹ This Activity is funded by the Global Environmental Facility (GEF).
- ¹¹² During commemoration of Environment Day, there is a competitive program that involves students from all school levels, institutions, and universities.
- ¹¹³ 3 walls are in Kilimani area with 1 wall the length of 100metres and 2 walls the length of 60metres.
- ¹¹⁴ 2 walls at 25 metres each have been constructed in Kiswapanza and Pemba.
- ¹¹⁵ These activities are supported by the Government, Adaption Fund, UNDP, LDCF and UNEP.
- ¹¹⁶ It promotes efficiency, transparency, and accountability in the Public and Private sectors; effective enforcement of anti-corruption measures; capacity building of watchdogs and oversight institutions, and effective political leadership in the fight against corruption.
- ¹¹⁷ The project is supported by DFID. BSAAT is comprised of four components. These include, end-to-end criminal justice reform, normalising accountability through work with civil society and strengthening fiduciary risk assurance.

- ¹¹⁸ These include water, infrastructure, health, and education projects.
- ¹¹⁹ Further, System Analysis in Public Procurement was done within 89 Councils which were advised on the proper methods to be used in Procurement.
- ¹²⁰ The PCCB and advised on strategies to prevent and monitor implementation of the strategies.
- ¹²¹ 8 meetings between the public and private sector were held by 2020 as well as 2 outreach programs and 14 prevention of corruption interventions.
- ¹²² There is no fee for first instance registration which is within 90 days of birth. However, late registration after this period attracts a nominal fee.
- ¹²³ Decentralisation was facilitated by amending the Births and Deaths Registration Act, Cap. 108 through Act No. 4 of 2019.
- ¹²⁴ Registration during Registration Campaigns was funded by the Government of the United Republic of Tanzania by providing fee waiver for new born and children below 5 years during campaign, Government of Canada, UNICEF, and TIGO mobile phone company.
- ¹²⁵ SDG No.4 is quality education, No. 8 is Decent Work and Economic Growth, No.10 is Reduced Inequalities, No. 13 is Climate Action, No. 16 is Peace Justice and Strong Institutions and No. 17 is Partnerships for the Goals.
-